



جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: / 2024

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ :

أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2022

إشراف الأستاذ (ة):

- د. شهلة قدرى

من إعداد:

- بسمة مسعي

- هديل معمري

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سمير آيت يحي	أستاذ تعليم العالي	رئيسا
شهلة قدرى	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
الطيب الوافي	أستاذ تعليم العالي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023-2024



جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/ 2024

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)
فرع: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ :

أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2022

إشراف الأستاذ (ة):

- د. شهلة قدري

من إعداد:

- بسمة مسعي

- هديل معمري

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سمير آيت يحي	أستاذ تعليم العالي	رئيسا
شهلة قدري	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقرا
الطيب الوافي	أستاذ تعليم العالي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرافان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله، من صنع إليكم معروفا فكافئوه
فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له"

وعملا بهذا الحديث واعترافا منا بالجميل نشكر الله عزوجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، كما نتقدم بجزيل
الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتورة الفاضلة "قدري شهلة" حفظها الله ورعاها حيث أشرفت على هذا العمل
فكانت الموجهة، المرشدة والناصحة طيلة فترة العمل، لها منا كل الاحترام والتقدير.

كما نعبر عن شكرنا وامتناننا لكل من قدم يد العون من قريب أو من بعيد بتعاونهم وتشجيعهم ونخص بالذكر
" الأخ بن دار بلقاسم، الأخت حميدان اسمهان والأستاذة نورة بوغلاق " والشكر موصول لكل أساتذتنا
الكرام.

كما نتوجه بالتقدير لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة وتقييم هذا البحث مما زادنا فخرا
واعترازا.

ألف شكر للجميع

إهداء 01

ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمرة نجاح التي لطالما تمنيتها بفضل الله سبحانه وتعالى فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام.

أهدي تخرجي:

إلى نفسي الصبورة جدا على العزيمة والإصرار.

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى النور الذي أنار دربي إلى من بذل الغالي والنفيس واستدميت منه قوتي "والدي العزيز"

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانية العظيمة التي لطالما تمنيت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا "أمي العزيزة"

إلى ضلعي الثابت وسندي في الحياة إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينباع أرتوي منها إلى أختي حبيبة قلبي "أماني" وأخي نور عيني "محمد أمين"

إلى صديقاتي الوفيات رفيفات السنين صاحبات الشدائد والأزمات إلى من أفضن بمشاعرهن ونصائحهن المخلصة صديقات العمر "أميرة" "إكرام" "رقية"

إلى من تميزت بالوفاء والعطاء رفيقتي في المشوار "هديل"

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

بسمه مسعي

إهداء 02

بعد تعب سنين في سبيل الحلم والعلم، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبتي أرفع قبعتي بكل فخر، فالحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام.

أهدي تخرجي:

إلى كل من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة إلى فخري واعتزازي " والدي العزيز "

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها واحتضني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها

" أمي العزيزة "

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وبوجودهم أكتسب القوة إلى من عرفت معهم معنى الحياة

إلى أختي حبيبتي " رتاج " وأختوتي سندي واتكائي " منذر، شعيب "

إلى سر مناضلتي واجتهادي " جدتي "

إلى من تميزت بالوفاء والعطاء رفيقتي في المشوار " بسمة "

إليكم جميعا أهدي هذا العمل سائلة الله العلي العظيم أن يكون عملي هذا علما نافعا يستفيد منه الجميع.

هديل معمرى

ملخص

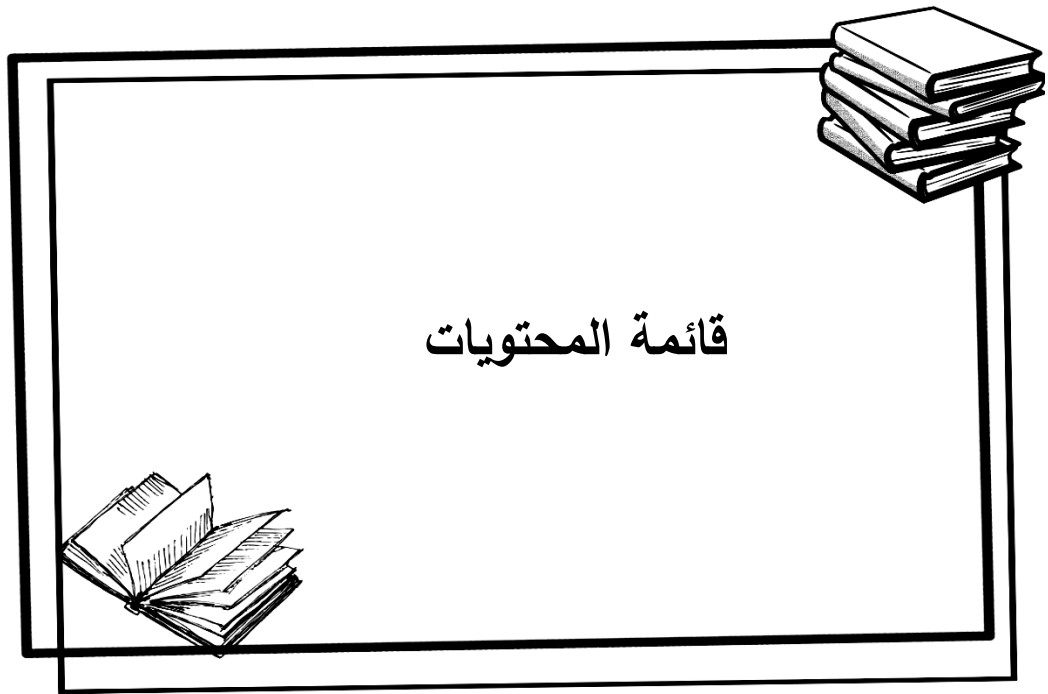
هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي بأسلوب التحليل، بالإضافة إلى المنهج القياسي لصياغة نموذج "ARDL" وخلصت الدراسة إلى نتائج أبرزها: اختلاف نسبة مساهمة كل من الجباية العادية والجبائية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر والتي بلغت في المتوسط 32.44% و59.81% على التوالي، حيث تعد الجباية البترولية المصدر الرئيسي لتمويلها، كما بينت النتائج في الأجل القصير وجود علاقة طردية بين الجباية العادية والنفقات العامة في حين سجل عدم وجود العلاقة بين الجباية البترولية والنفقات العامة، أما في الأجل الطويل أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين النفقات العامة وكل من الجباية العادية والجبائية البترولية خلال فترة الدراسة.

كلمات مفتاحية: جباية عادية، جباية بترولية، نفقات عامة، نموذج ARDL، الجزائر.

Abstract

This study aimed to measure the impact of tax revenues on public expenditures in Algeria during the period (1990-2022), using a descriptive analytical approach, in addition to the standard approach to formulate "ARDL" model. The study concluded several key results: there is a difference in the contribution ratio of both regular taxation and petroleum taxation to financing public expenditures in Algeria, averaging 32.44% and 59.81% respectively, with petroleum taxation being the main source of financing. The results also indicate in the short term a positive relationship between regular taxation and public expenditures, while no relationship was found between petroleum taxation and public expenditures. That In the long term, the results show a positive relationship between public expenditures and both regular taxation and petroleum taxation during the study period.

Keywords: regular taxation, petroleum taxation, public expenditures, ARDL model, Algeria.



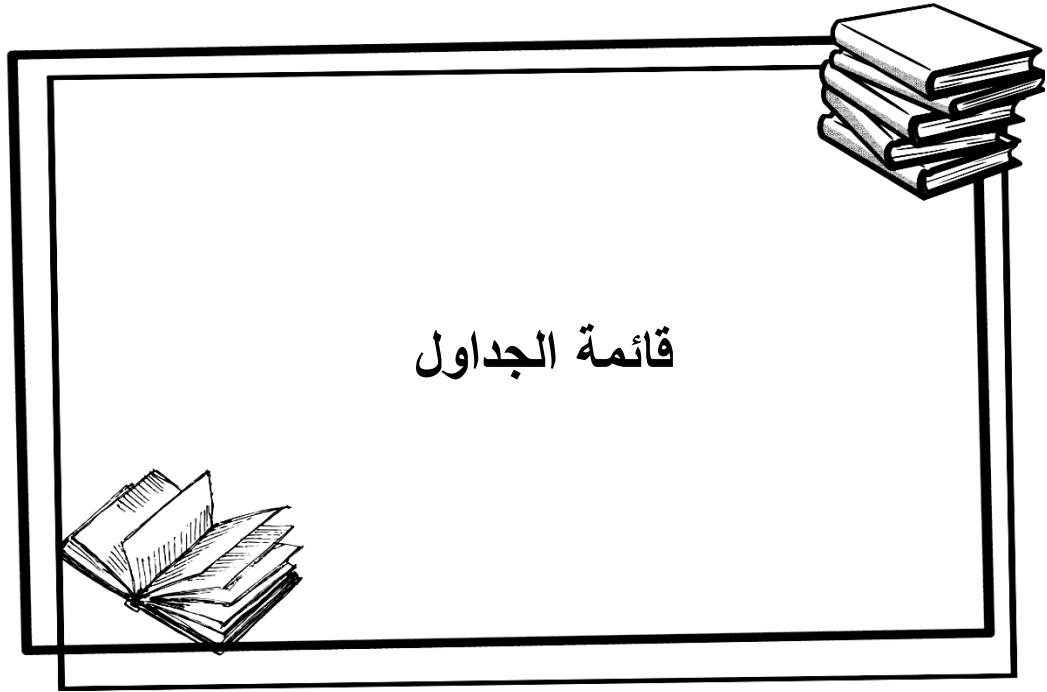
قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
----	شكر و عرفان
----	إهداء
----	الملخص
I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة عامة
----	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري للإيرادات الجبائية والنفقات العامة
03	المطلب الأول: الإطار النظري للإيرادات الجبائية
16	المطلب الثاني: الإطار النظري للنفقات العامة
34	المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية
34	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
40	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
42	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
47	خلاصة الفصل
----	الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

قائمة المحتويات

49	تمهيد
50	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
50	المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة وتحليلها
58	المطلب الثاني: الاختبارات المستخدمة في الدراسة
66	المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها
67	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
74	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة
76	خلاصة الفصل
78	خاتمة عامة
83	قائمة المصادر والمراجع
92	الملاحق

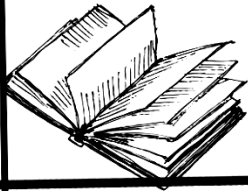


قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
43	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باللغة العربية	(1.1)
45	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	(2.1)
67	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات	(1.2)
68	اختبار جذر الوحدة عند المستوى حسب (PP)	(2.2)
68	اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول حسب (PP)	(3.2)
69	نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى ARDL	(4.2)
70	نتائج اختبار Bounds Test	(5.2)
70	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ	(6.2)
72	نتائج اختبارات مشاكل القياس للنموذج المقدر	(7.2)
73	نتائج اختبار RAMSEY RESET TEST	(8.2)

قائمة الأشكال

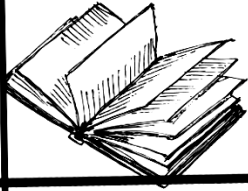
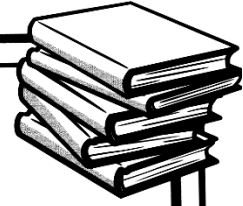


قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
51	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	(1.2)
52	تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(2.2)
53	نسبة مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).	(3.2)
54	تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	(4.2)
55	نسبة مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	(5.2)
57	مقارنة بين مساهمة الجباية العادية والجبائية البترولية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	(6.2)
67	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	(7.2)
69	نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL	(8.2)
73	نتائج اختبار COSUM	(9.2)

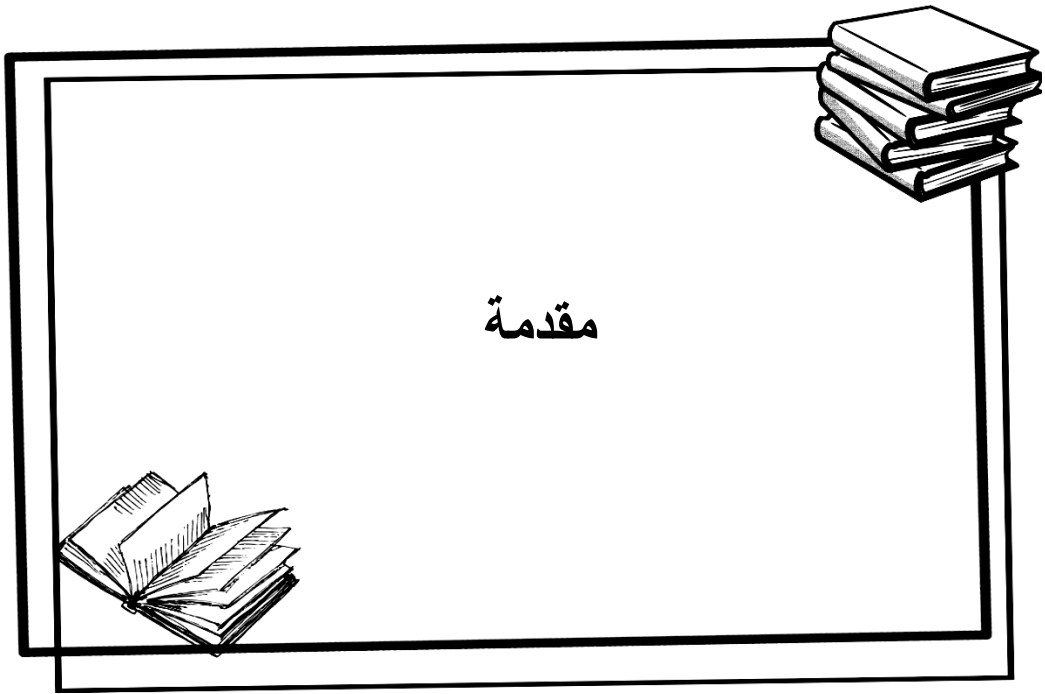
قائمة الملاحق



قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(01)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	92
(02)	تطور الجباية العادية ومدى مساهمتها في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	93
(03)	تطور الجباية البترولية ومدى مساهمتها في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	94
(04)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	95
(05)	اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة حسب PP	95
(06)	درجة التأخير المثلى لنموذج ARDL	96
(07)	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة Bounds Test	96
(08)	تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير	97
(09)	معلمة تصحيح الخطأ	98
(10)	تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل	98
(11)	اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي	99
(12)	اختبارات مشاكل القياس	99



لقد ازدادت أهمية المالية العامة بتزايد دور الدولة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، فقد أدى التطور الذي شهدته طبيعة الدولة إلى انعكاس مباشر على وظائفها المالية، حيث بات دورها يقتضي توسعا في نفقاتها هذه الأخيرة التي تعد أداة مهمة وأساسية في المالية العامة وذلك قصد تحقيق أهداف الدولة من خلال تلبية الحاجات العامة للمجتمع، وحتى تتمكن الدولة من القيام بمهامها ووظائفها تحتاج موارد مالية كافية تمكنها من تمويل الميزانية العامة، حيث تعد الجباية واحدة من أهم هذه الموارد.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وكون هذه الأخيرة مرتفعة فهي تساهم في تحقيق إيرادات جبائية بترولية هائلة، لكن نظرا لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تواجه الدولة تحديات واختلالات في تحقيق التوازن الاقتصادي الأمر الذي أدى بها إلى ضرورة وضع إستراتيجيات لتقليل الاعتماد على المورد الواحد، بالإضافة إلى إصلاحات متعاقبة للنظام الجبائي قصد تفعيل دور الجباية العادية وذلك بهدف تعزيز الاستقرار المالي للبلاد وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

أولا: إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما مدى تأثير الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العامة مقارنة بالجباية البترولية في الجزائر خلال

الفترة 1990-2022؟

- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة

1990-2022؟

- ما طبيعة العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

ثالثا: الفرضيات

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضيات الآتية:

- تساهم الجباية العادية بنسبة ضئيلة في تغطية النفقات العامة مقارنة بالجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.
- توجد علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.
- توجد علاقة طردية بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة على المدى الطويل.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع للأسباب الآتية:

- ارتباط الموضوع بالتخصص، والميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالجباية؛
- محاولة فهم العلاقة القائمة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر؛
- اعتبار الإيرادات الجبائية أحد الموارد الهامة في تمويل ميزانية الدولة الجزائرية.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الدور الفعال الذي تلعبه الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الاقتصاد الوطني وذلك لكونهما يساهمان في التوازن المالي للدولة، والذي يعد أحد أهم العوامل المؤثرة على التوازن الاقتصادي العام، بالإضافة لانتهاج الدولة الجزائرية سياسة الإصلاحات الجبائية المتعاقبة على اعتبار أن الإيرادات الجبائية أحد الموارد الهامة لتمويل ميزانيتها.

سادسا: أهداف الدراسة

يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز مكونات الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر؛
- معرفة مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- قياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

سابعاً: المنهج المتبع

تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي للتعرف على المفاهيم العامة المتعلقة بكل من الإيرادات الجبائية والنفقات العامة والأسلوب التحليلي فيما تعلق بتطور الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، كما تم استخدام المنهج القياسي لصياغة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لإبراز أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على كل من برنامج Excel, Eviews13.

ثامناً: حدود الدراسة

تمثلت فيما يلي:

- الحدود الزمنية: شملت الفترة (1990-2022).
- الحدود المكانية: دراسة على المستوى الكلي للجزائر.

تاسعاً: صعوبات الدراسة:

شكلت الإحصائيات المتضاربة الصادرة عن مختلف الجهات الرسمية أهم عقبة تم مواجهتها في إعداد هذه الدراسة.

عاشراً: هيكل الدراسة

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو الآتي:

الفصل الأول جاء ضمن عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر، قسم إلى مبحثين حيث تم التركيز في المبحث الأول على أهم المفاهيم العامة المتعلقة بكل من الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر وخصص المبحث الثاني إلى عرض عدد من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية ومقارنتها بالدراسة الحالية وفق عدة معايير.

وورد الفصل الثاني تحت عنوان " دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، الذي ضم بدوره مبحثين ركز المبحث الأول على تقديم وتحليل متغيرات

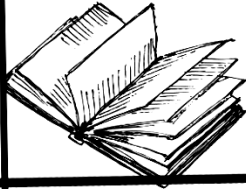
مقدمة

الدراسة والاختبارات المستخدمة في الدراسة القياسية وخصص المبحث الثاني لعرض نتائج الدراسة ومناقشتها اقتصاديا وقياسيا.

الفصل الأول



الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة



تمهيد:

تلعب الجباية دورا بالغ الأهمية في علم المالية العامة، فهي تنظم في إطار قانوني محكم ومضبوط وهذا باعتبارها الممول الرئيسي للنفقات العامة، هذه الأخيرة تعد أداة مهمة من أدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية على شكل اعتمادات تخصص لإشباع الحاجات العامة للأفراد والسعي وراء تحقيق أقصى نفع ممكن، وانطلاقا مما سبق وقصد الإمام بالأسس النظرية لكل من الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر وكذا التطرق لمختلف الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر.

تعد الإيرادات الجبائية والنفقات العامة ركيزتين أساسيتين في المالية العامة للدولة، حيث تمثل الإيرادات الجبائية المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة. وقصد تسليط الضوء على هذين المصطلحين على بنيتهما في الجزائر سيتم توضيح ذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الإطار النظري للإيرادات الجبائية في الجزائر

تعد الجباية ركيزة أساسية في جميع السياسات المالية، حيث تنظم ضمن إطار قانوني محكم وضوابط صارمة، وذلك لكونها الممول الرئيسي لنفقات ميزانية الدولة، وقصد الإلمام بالجوانب النظرية المتعلقة بالإيرادات الجبائية سيتم التطرق للعناصر الآتية:

أولاً: مفهوم الجباية

سيتم الإلمام بمفهوم الجباية بالتركيز على التعريف، الأهمية والأهداف كما هو مدرج ضمن العناصر الآتية:

1. تعريف الجباية: يمكن تعريفها على أنها:

- مجموع القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم التي تكون لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية.¹
- مجمل الاقتطاعات النقدية الإجبارية المطبقة على مداخيل الأفراد وأرباح الشركات المؤدية لفائدة الدولة وإدارتها العمومية من أجل تغطية نفقاتها المتنوعة.²

¹ مصطفى بلمقدم-حنان عاتق، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 09، 2013، ص 1.

² محمد الصالح فروم، جباية المؤسسة، الطبعة الأولى، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2021، ص 31.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- ذلك النسق الذي يتضمن مجموعة الآليات والميكانيزمات التي تتفاعل فيما بينها من أجل فرض، جمع ودفع الضرائب بشكل متناسق.¹
- ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الجباية عبارة عن مجموعة من القوانين والإجراءات والقواعد التي تحكم المجال الضريبي للدولة على مختلف المستويات والتي تمثل الإطار الذي يساهم في تحصيل مختلف أنواع الضرائب، لتمويل الإنفاق العام وتحقيق مختلف أوجه التنمية الاقتصادية.
- 2. أهمية الجباية: تحتل الجباية مكانة هامة في الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، وسيتم فيما يلي دراسة أهميتها:²
- تظهر أهمية الجباية من خلال حجم الإيرادات التي تعود بها الدولة من الضرائب والرسوم التي يمكن من خلالها تمويل مختلف القطاعات لتحقيق إشباع المواطنين وتوفير مختلف البنى التحتية والحاجيات الضرورية من طرق، مدارس، مستشفيات، وغير ذلك؛
- تظهر أيضا أهمية الجباية عند المواطن وهذا من خلال التوزيع العادل للعائدات الضريبية التي تجبئها الدولة، حيث يتم إعادة توزيع الضريبة بين مختلف طبقات المجتمع والأشخاص الخاضعة لها توزيعا عادلا مما يقلل من الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع.
- 3. أهداف الجباية: تستخدم الجباية كأداة لتحقيق الأهداف العامة، كما أصبحت وسيلة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وسيتم فيما يلي توضيح أهدافها:³
- الأهداف المالية: وتعتبر من أهم الأهداف الأساسية والرئيسية للدولة ويتضمن دائما حاجة الدولة إلى توفير أكبر حصيلة من الضرائب لتغطية النفقات العامة وتطوير القطاعات المختلفة.

¹ أسماء قرفي، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، السنة الجامعية 2021/2020، ص 16.

² رضا بن بوريش- محمد بن الجوزي، مكانة الجباية العادية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية 2009-2019، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة الجزائر، المجلد الثاني عشر، العدد 01، 2021، ص 572.

³ فاطيمة ساجي، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد الثالث، العدد 01، 2016، ص ص 93-94.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل فيما يلي:
 - العمل على حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها على التطور والتقدم، وذلك من خلال فرض ضرائب جمركية على السلع التي تقوم الدولة باستيرادها، ليقابلها ارتفاع لأسعار تلك السلع وذلك من أجل الحد من استهلاكها؛
 - الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي؛
 - التشجيع الاستثماري للمشاريع الاقتصادية المختلفة.
 - **الأهداف الاجتماعية:** تعتبر الجباية وسيلة هامة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية ومنها:
 - إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع: أي عدم تمركز الثروات في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع؛
 - تنظيم النسل: وهذا يتمركز في المجتمعات التي تعاني الأزمة السكانية بحيث يتم فرض ضريبة لكل طفل يولد بعد عدد معين من الأطفال على مستوى المكلف الواحد؛
 - تحقيق قاعدة العدالة والمساواة في فرض الضريبة: وذلك من خلال مساهمة كل فرد في الأعباء والتكاليف العامة وذلك حسب مقدرته المالية، ومن خلال فرض الضريبة على الطبقات الغنية وتخصيص مواردها لزيادة دخول الطبقات الفقيرة؛
 - إيجاد الحلول الممكنة لكثير من الظواهر الاجتماعية والعادات السيئة: أي هناك العديد من الظواهر الاجتماعية السيئة السائدة في المجتمع التي يجب أن تفرض عليها ضرائب مرتفعة بقصد التخلص الجزئي والكلي منها مثل: الخمر، السجائر وغيرها.
- ثانيا: موارد الجباية**

تتكون الجباية العامة أساسا من اقتطاعات تتمثل في:

1. الضرائب: وهي المكون الذي يشغل أكبر حيز في الجباية وتوضح فيما يلي:

- 1.1 تعريف الضرائب:** تعرف على أنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبرا، ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل، وذلك وفق قانون أو تشريع محدد، ويكون الهدف من فرض

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة للوصول إليها.¹

2.1. تصنيف الضرائب: تتعدد أنواع الضرائب وتختلف صورها، باختلاف معايير تصنيفها كما هو موضح فيما يلي:²

1.2.1. معيار وعاء الضريبة: نميز بين الضرائب الوحيدة، الضرائب المتعددة، الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال موضحة فيما يلي:

- **لضرائب الوحيدة:** يقصد بها فرض ضريبة موحدة على الدخل المتولد على مختلف المصادر بعد خصم التكاليف اللازمة للحصول على الدخل، وبعبارة أخرى يتم جمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على أنها وعاء واحد.
- **الضرائب المتعددة:** تعني إخضاع المكلفين لأنواع من الضرائب نتيجة اختلاف وتعدد أنشطتهم، ومن ثمة تتعدد وتختلف الأوعية الضريبية، ويبرر اللجوء إلى هذا النوع من الضرائب لاختلاف مصادر الثروة وتكاليف تحقيق الدخل.
- **الضرائب على الأشخاص:** وهي تلك الضرائب التي تتخذ من الأشخاص أنفسهم وعاء للضريبة بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عما يملكون من أموال، وتمتاز بوفرتها وسهولة جبايتها وتحديد سعرها، غير أنها غير عادلة لأنها لا تمس ما يملكه من أموال وإنما تفرض على الفرد ذاته.
- **الضرائب على الأموال:** وهي تلك الضرائب التي تفرض على ما يملكه الشخص من أموال وليس الشخص في حد ذاته، والمال يأخذ أكثر من شكل في الحياة الاقتصادية فقد يكون عبارة عن أراضي، عقارات وأصول مختلفة، وقد يكون دخلا يتحقق جراء نشاط تجاري، صناعي، خدمي أو فلاحي، وتمتاز هذه الضرائب بعدالتها لأنها تفرض على حجم الأموال التي يمتلكها المكلف، ويعاب عليها

¹ لطفى شعباني، جباية المؤسسة، متبعة للطباعة، الجزائر، 2017، ص15.

² محمد الصالح فرورم، مرجع سابق، ص 37-45.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

صعوبة حصر أموال المكلف من أجل حساب الضريبة المستحقة عليه مما يسهل التهرب من دفعها، وقد يكون لها تأثير سلبي على الاستثمار والادخار في أوقات معينة.

2.2.1. معيار الواقعة المنشئة: وفق هذا المعيار تصنف الضرائب الى أربعة أقسام موضحة فيما يلي:

- **الضرائب على الدخل:** يقصد بالدخل كل مبلغ نقدي ناتج عن مصدر ثابت قد يكون رأس المال أو العمل أو كلاهما، يتدفق بصفة دورية منتظمة خلال فترة زمنية معينة وبصورة متجددة، وينشأ هذا الالتزام بدفع الضريبة بمجرد تحقق الدخل وتحديد المكلف يأتي عن طريق السلعة التي ينتجها أو الخدمة التي يقدمها خلال مدة زمنية محددة يعمل فيها.
- **الضرائب على رأس المال:** يعرف بأنه جميع الأصول الحقيقية، المالية، المادية أو المعنوية، التي يمتلكها الشخص خلال فترة زمنية معينة والقابلة بالتقدير بالنقود سواء كانت تعود على المكلف بدخل أولاً، ولتحديد الضريبة على رأس المال يجب جرد وتقييم أصول وخصوم المكلف بالضريبة.
- **الضرائب على الإنفاق:** تفرض بمناسبة قيام الأشخاص باستعمال دخله وإنفاقه في مختلف المجالات، وتنقسم إلى الضريبة على التداول، الضرائب على الاستهلاك والضرائب على الإنتاج.

3.2.1. معيار سعر الضريبة: ونميز بين الضريبة النسبية، التصاعدية، التوزيعية والقياسية:

- **الضريبة النسبية:** يقصد بها تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما تغير حجم المادة الخاضعة للضريبة (الوعاء الضريبي)، ومن أمثلة ذلك في الجزائر الضريبة على أرباح الشركات تفرض بمعدل 26% على قيمة أرباح الشركات التجارية، والرسم على القيمة المضافة الذي يفرض بمعدل 9% أو 19% على رقم الأعمال.
- **الضريبة التصاعدية:** المقصود بها إرتفاع المعدل مع تزايد حجم المادة الخاضعة للضريبة، وهي أكثر عدالة ضريبية من الضريبة النسبية نظراً لمراعاتها للمقدرة التكاليفية للمكلف، وتعمل على تقليل التفاوت بين أصحاب الدخل المرتفعة وأصحاب الدخل المنخفضة، وتحقيق المساواة بين المكلفين أمام الأعباء العامة.
- **الضريبة التوزيعية:** هي التي يحدد المشرع الجبائي مقدارها دون أن يحدد سعرها مسبقاً، أي مجموع ما يتعين على الإدارة الضريبية تحصيله من المكلفين الخاضعين لها ثم توزع هذه الحصيلة على

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

أقاليم الدولة حيث تقوم لجان محلية بتحديد ما يخص كل مكلف من هذه الحصيلة، وعندئذ فقط يمكن معرفة معدل الضريبة.

- **الضريبة القياسية:** هي الضريبة التي يحدد المشرع الجبائي سعرها مسبقا دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية في تلك اللحظة، لكن ذلك لا يمنع الإدارة الجبائية في بداية كل عام وبما يتوفر لديها من عناصر مختلفة من تقدير الحصيلة الضريبية على وجه التقريب، ويتم تحديد سعرها على أساس نسبة مئوية من قيمة الوعاء الضريبي، أو في شكل مبلغ محدد من كل وحدة من وحدات تلك المادة.

4.2.1. معيار تحمل العبء الضريبي: نميز فيه بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة موضحة كالتالي:

- **الضرائب المباشرة:** هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر مهما كانت صفته، كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.

- **الضرائب غير المباشرة:** وهي عكس الضريبة المباشرة، أي أن المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر مثل ضرائب الجمارك، حيث ينتقل العبء الضريبي من المكلف قانونا إلى المستهلك القانوني، وأيضا البائع في حالة الرسم على القيمة المضافة يحمل هذا الرسم إلى المستهلك وذلك باحتسابه في تكلفة البيع.

2. الرسوم: تعرف على أنها اقتطاع نقدي يمول الخزينة العامة للدولة ويدفع من كل شخص يكون بحاجة إلى خدمة مقدمة من طرف الدولة، وان هذه الخدمة تعود عليه بالنفع الخاص.¹

3. الإتاوات: تسدد مقابل امتياز فردي فهي مبلغ من المال يفرض على مالك العقار بنسبة المنفعة التي عادت عليه من الأعمال التي قامت بها الدولة أو الهيئات المحلية.²

¹ أمينة بن خزنا جي-صالح بزة، جباية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الباحث، 2020، ص9.

² بومدين بكريتي، الجبائية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر: دراسة قياسية اقتصادية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد09، 2015، ص306.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

4. **الغرامات:** تعرف على أنها عقوبة مالية رادعة تفرض على مرتكبي المخالفات القانونية، فالأصل في الغرامة إذن هو توقيع الجزاء دون النظر إلى حصيلتها كمورد من موارد الإيرادات العامة للدولة وكلما حالف المشرع التوفيق في فرض وتطبيق الغرامات الرادعة على مرتكبي المخالفات القانونية كلما قلت عدد المخالفات المرتكبة خلال السنة وقلت بالتالي حصيلتها المالية.¹

5. **الرسوم شبه الجبائية:** هو ما تحصل عليه الدولة كإيراد عام نظير تقديم خدماتها ويتحدد عادة طبقاً للعرض والطلب عمالاً بمبدأ المنافسة، ويتم من خلال التعاقد مثل: كراء مساحات، استغلال مصالح الدولة ومنشآتها من قبل المكلفين، قصد الاستفادة منها مثل دفع اشتراك الهاتف.²

ثالثاً: بنية الإيرادات الجبائية في الجزائر

يصنف الجدول "أ" في الميزانية العامة للجزائر الإيرادات الجبائية إلى الجبائية العادية والجبائية البترولية، والتي عرفت تغيراً في هيكلها انطلاقاً من سنة 2022.

1. الجبائية العادية: يمكن تعريفها على أنها:

- هي مجموعة من الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية، وهي تمثل أيضاً مجموع الاقتطاعات الإلزامية المفروضة من طرف الدولة.³
- هي التزام مالي نقدي تفرضه الدولة على الأفراد بموجب سلطتها، وتُحصَل من خلالها أموالاً لتمويل نفقاتها العامة، وتحقيق أهدافها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعكس فلسفة نظام الحكم في تلك الدولة.⁴

وتتكون الجبائية العادية من الضرائب والرسوم التي يبوبها الجدول "أ" في الموازنة العامة كالتالي:

¹ عبد الحميد مطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 233.

² محمد الصغير بلعي، المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 59.

³ محمد أمين قمبروز - مصباح حراق، أثر إيرادات الجبائية العادية على الميزانية العامة في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2018)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، المجلد السابع، العدد 01، 2020، ص 82.

⁴ عبد الباسط علي جاسم الجحشي، إعفاءات من ضريبة الدخل، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 21-22.

1.1. الضرائب المباشرة: تضم ما يلي:

1.1.1. الضريبة على الدخل الإجمالي: تستحق الضريبة في كل سنة على الأرباح التي يحققها المكلف،

ماعدا المداخل المحصلة شهريا كالأجور فهي تقطع من أجورهم شهريا وفقا لما يحدده القانون.¹

ويتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف الآتية:²

- أرباح صناعية وتجارية؛
- أرباح المهن غير التجارية؛
- أرباح فلاحية؛
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

2.1.1. الضريبة على أرباح الشركات: تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها

الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى هذه الضريبة ضريبة على أرباح الشركات.³

3.1.1. الرسم على النشاط المهني: يخضع للرسم على النشاط المهني الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين

التابعون للنظام الحقيقي الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة لأرباح الشركات أو الضريبة على

الدخل الاجمالي صنف الأرباح الصناعية أو التجارية.⁴

ومن بين الأنشطة المهنية الخاضعة للرسم على النشاط المهني نذكر:

¹ آيت قاسي عزو رضوان، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2020/2019، ص 47.

² المادة 2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ق م 2024، ص 12، على الرابط <https://www.mfdgi.gov.dz>، تاريخ الاطلاع: 2024/04/11.

³ المادة 135، نفس المرجع السابق، ص 43.

⁴ سماعين عيسى، جباية ومحاسبة المؤسسة، منشورات الصفحات الزرقاء العالمي، الجزائر، 2023، ص 164.

- التجارة بالجملة؛
- العمومية والري؛
- البنوك والتأمينات،
- المساحات الكبرى؛
- محطات الخدمات؛
- الصيدليات ومخابر التحاليل؛
- الفنادق السياحية؛
- العيادات الطبية الخاصة؛
- نقل المسافرين والبضائع.....

4.1.1. الرسم العقاري: ضريبة سنوية تفرض على الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية على أساس القيمة الإيجارية الجبائية السنوية، وحسب نوعية المناطق الموجودة فيها، وتوجه حصيلة هذه الضريبة لصالح ميزانية البلديات¹.

5.1.1. رسم التطهير: طبق رسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية.²

6.1.1. ضريبة على الأملاك: يخضع للضريبة على الأملاك:³

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر؛
- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر؛

¹ فوزية بوعتبة ، الأحكام القانونية للرسم العقاري، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد الثالث العدد 1، 2016، ص 164.

² هدى بصاشي- صليحة صفحة، واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة-الجزائر، المجلد الخامس، العدد 02، 2020، ص 115.

³ المادة 274، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 91.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- الاشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر ولا يحوزون أملاكاً، بحسب عناصر مستوى معيشتهم.

2.1. حاصل التسجيل والطابع: الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل انتقال رأس المال، رخص السياقة، طابع جوازات السفر، بطاقة التعريف والبطاقة الرمادية...الخ.¹

3.1. حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال: تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.²

4.1. حاصل الضرائب غير المباشرة: تضم الرسم على القيمة المضافة، وباقي الضرائب غير المباشرة على المنتجات المعنية بها كالرسم على الاستهلاك الخاص.³

1.4.1. الرسم على القيمة المضافة: يعتبر الرسم على القيمة المضافة (TVA) ضريبة عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري، الحرفي أو الحر. وعليه تقصى من التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، العمليات ذات الطابع الفلاحي أو الخدمات العامة غير التجارية كما يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة يتحملها المستهلك، غير أنها تحصل بصفة منتظمة كلما تمت معاملة خاضعة للرسم. وبطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات الخاضعة للضريبة وجوبا والمتمثلة في:⁴

- العمليات المتعلقة بنشاط صناعي أو تجاري أو حرفي المنجزة من طرف الخاضعين للرسم؛
- العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين؛

¹ عنتره برياش - محمد خليل بوحلايس، قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (1990-2017)، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، جامعة، العدد 05، 2018، ص 54.

² نفس مرجع السابق، ص 54.

³ سماحية بن طالب - أبو بكر بن العايب، مكانة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (1990-2022)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد التاسع، العدد 02، 2023، ص 44.

⁴ محمد مراس، الأثر المباشر وغير المباشر للجبائية البترولية والجبائية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والمتوسط والطويل "دراسة قياسية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 10، 2012، ص ص 152-153.

- العمليات المحققة عند ممارسة نشاط حر؛
- المبيعات الخاصة بالكحول أو الخمر ومشروبات أخرى مماثلة لها؛
- العمليات المتعلقة بالأشغال العقارية؛
- المبيعات حسب شروط البيع بالجملة؛
- عمليات الإيجار، وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والأشغال العقارية؛
- الحفلات الفنية والألعاب والتسلية بمختلف أنواعها التي ينظمها أي من الأشخاص.

5.1. حاصل الجمارك: مما لا شك فيه أن الرسوم الجمركية أقدم الوسائل التي استعملتها الدولة في الرقابة على التجارة الخارجية والمراد بالتعريف الجمركية هي جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على سلع الصادرات أو الواردات والهدف من فرض مثل هذه التعريفات الجمركية ليس جبائيا فقط، بل قد تستعمل في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية بحيث أن الرسم يفرض على المنتجات الأجنبية المستوردة للحد منها، وإن كانت الرسوم على الواردات هي أهم أنواع الرسوم الجمركية على الإطلاق.¹

2. الجباية البترولية: يمكن تعريف الجباية البترولية على أنها:

- "تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد."²
 - "ضرائب تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مرحلة العملية الإنتاجية، تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها."³
- ويمكن القول أن الجباية البترولية لها مرحلتين حسب التشريع الجزائري:

¹ بومدين بكرتي، مرجع سابق، ص ص 310-311.

² الناصر بوطيب-عمر غزالي، أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990_2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 56.

³ نفس المرجع السابق، ص 174.

1.2. الضرائب المفروضة في مرحلة البحث (الاستكشاف): في هذه المرحلة لا وجود لأثر الانتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، ونميز في هذه المرحلة ضريبتين:¹

1.1.2. ضريبة حق الدخول: يمنح للمستفيد من خلال إجراء مناقصة التصريح بالبحث.

2.1.2. ضريبة حق الإيجار: يدفعها صاحب التصريح بحسب المساحة المستفاد منها، وظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى، وهناك ثلاث طرق للدفع:

- الدفع الوحيد: أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة عند استلام المستفيد للتصريح؛
- الدفع سنويا: حسب المساحة المستغلة؛
- الدفع حسب المساحة: لكن لفترات مختلفة مثل الأرجنتين؛

2.2. الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: وهي الضرائب التي تمنح في حالة اكتشاف آبار بعد منح تصريح الاستغلال. ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:²

1.2.2. ضريبة حق الدخول في الإنتاج: ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة على أساس الكمية المنتجة في رقعة البحث فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة أكبر والعكس صحيح وتحدد الضريبة بوضع سقف الإنتاج اليومي.³

2.2.2. حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، والإيجار يكون سنويا، إما أن يكون ثابتا طول مرحلة الاستغلال، أو متزايدا حسب سقف

¹ آسيا سعدان - سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجبائية البترولية (2008-2017)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد01، 2019، ص 142.

² جميلة قنادزة، الجبائية البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010/2011، ص 38.

³ سامية خليفي-عاشور بدار، دور الجبائية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2009-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 12، العدد02، 2019، ص 379.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

الإنتاج السنوي، كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة، باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.¹

3.2.2. الإتاوة: تعتبر من الآليات التي تستعملها معظم الدول لأنها إيرادات ناتجة من عملية الاستغلال للموارد الطبيعية المتاحة وتعتبر من أهم الحقوق الواجبة في مجال الاستثمار النفطي وتكون الإتاوة في أغلب الأحيان نقدية وفي بعض الأحيان عينية عن طريق مدفوعات وتلزم جميع المستثمرين بأداء الإتاوة إلى الدولة صاحبة ملكية الأرض والتي يتم التعاقد معها وتحدد الإتاوة على أساس مبلغ محدد عن كل وحدة إنتاج وتتنوع معدلات فرض الإتاوة من دولة إلى أخرى بحسب كمية الإنتاج المستخرجة.²

4.2.2. الضريبة على الدخل: تدفع الشركات البترولية ما يعرف بالرسم على الدخل البترولي، وهي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا بما في ذلك مبالغ الإتاوة.³ وبما أن الضريبة على الدخل تمس الربح، لا بد من معرفة المداخل والمصاريف في القطاع البترولي:⁴

- **المداخل:** بالنسبة للبلدان المنتجة ولحساب الربح الخاضع للضريبة، تأخذ بعين الاعتبار السعر المعلن الذي يسمح لها من الاستفادة من الفرق بين السعر المعلن والسعر الحقيقي، كما أنها تقلل من الخسائر في حالة تذبذب الأسعار في السوق البترولية الحرة، أما البلدان المستهلكة أو ضعيفة الإنتاج، فالربح الخاضع للضريبة يحسب عن طريق السعر الحقيقي للبيع.

- **المصاريف:** إن المصاريف العامة كمصاريف البيع المصاريف المالية تشترك فيها كل الصناعات، إلا أن شركات النفط الدولية والتي مقرها خارج البلد المنتج، يجب أن يحدد النظام الذي تنتمي إليه أنشطتها، هذا

¹ ربيحة قريني- نوى طه حسين، أثر الجبائية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد الاول، العدد34، 2017، ص 33.

² محمد بونس الصانع، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي، مجلة الراشدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد46، 2010، ص246.

³ ربيحة قريني- نوى طه حسين، مرجع سابق، ص 33.

⁴ جميلة قنادزة، مرجع سابق، ص ص 40-41.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

من جهة، ومن جهة أخرى قد تلجأ هذه الشركات إلى الاقتراض الخارجي لضخامة رأس مال الصناعة البترولية، فخصم الفوائد الكبيرة للقروض، إلى جانب مصاريف أخرى، كالمصاريف التقنية، الإهلاك... الخ تقلل من الربح الخاضع للضريبة، لذا لجأت الدول المضيفة إلى فرض سقف لهذه المصاريف مع ضرورة تبريرها، كما أن الشركات البترولية معفاة من كل الضرائب الأخرى لموجودة في البلد المنتج.

المطلب الثاني: الإطار النظري للنفقات العامة في الجزائر

الإففاق العام أداة رئيسية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف المجتمع وتلبية حاجياته العامة، إذ يعتبر الإدارة المالية الرئيسية لها، حيث تقوم بتحديد نفقاتها العامة ومصادر إيراداتها لضمان فعالية الحكومة وتأثيرها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وقصد الإلمام بالأسس النظرية للنفقات العامة سيتم التطرق للعناصر الآتية:

أولاً: طبيعة النفقات العامة

يتطلب الأمر عند دراسة النفقات العامة التعرف في البداية على طبيعة النفقات العامة من حيث مفهومها وتقسيماتها.

1. مفهوم النفقات العامة: يمكن الإلمام بعناصرها من خلال ما يلي:

1.1. تطور مفهوم النفقات العامة: اختلفت نظرة الفكر التقليدي عن نظرة الفكر المالي الحديث للنفقات العامة وذلك على النحو التالي:¹

1.1.1. النفقات العامة حسب المفهوم التقليدي: تحدد النفقات العامة بتمويل الإيرادات العامة للدولة التي بدورها يجب ألا تتعدى نشاطاتها وظائف الدولة الأساسية، والتي يحصرها التقليديون في أربعة وظائف رئيسية: الأمن الداخلي، الأمن الخارجي، العدالة والتمثيل الخارجي للدولة.

2.1.1. النفقات العامة حسب المفهوم الحديث: أصبح المفهوم الحديث للنفقات العامة يتلاءم مع الوظائف الجديدة للدولة العصرية التي بدأ يظهر تدخلها الفعال في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية

¹ أم كلثوم بن موسى، إشكالية عقلانية النفقات العمومية (تطور النفقات العمومية من سنة 1980 الى سنة 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2009/2010، ص52.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

لحل مجمل الأزمات التي واجهت الدول الرأسمالية. وبالتالي أصبحت النفقات العامة في ظل المفهوم

الحديث، أداة فعالة في يد الدولة تستطيع استخدامها لتحقيق:

- الإشراف والإدارة المباشرة لنشاطات القطاع الخاص مثلا عن طريق منح بعض الميزات،

المساعدات والتعويضات بغية توجيه الإنتاج.

- إعادة توزيع الدخل من أجل ضمان الحد الأدنى لحاجات المواطن: الصحة، التعليم... الخ.

2.1. تعريف النفقات العامة: تعددت التعاريف المتعلقة بالنفقات العامة منها ما يلي:

- "مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة قصد إشباع حاجة عامة".¹
 - "يعرف علماء المالية النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة (إشباع حاجاته العامة)"²
 - "هو ذلك الإنفاق الذي تقوم به جهة عامة، ويقصد بالجهة العامة أحد أشخاص القانون العام والذي قد يكون الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة".³
- ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن النفقات العامة هي مبالغ النقدية تصرفها الدولة أو مؤسساتها العامة لتنفيذ المصالح العامة وتحقيق الأهداف المحددة.

3.1. عناصر النفقات العامة: يتضح من خلال التعريف أن للنفقات العامة ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1.3.1. النفقات العامة النقدية: إن النفقة العمومية تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب

على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو

تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع. فقد كانت

الوظائف العمومية غير مأجورة، ويمنح الشخص الذي يقوم بهذه الخدمة شيء عيني أو معنوي

كمنحة جزء من أملاك الدولة، أو الألقاب أو الأوسمة، ولكن نتيجة لاستخدام النقود في الاقتصاديات

¹ عدلي ناشد سوزي، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، لبنان، 2008، ص 25.

² خضرة عثمانية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1967-2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تمويل التنمية، السنة الجامعية 2021/2022، ص 19.

³ محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر، الأردن، 2015، ص 36.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

المعاصرة بانتهاء عصر الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة في التبادل، تم إحلال الأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية ولهذا الأسلوب عدة مزايا وخاصة في المعاملات الحكومية أهمها:¹

- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العمومية.
- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم .
- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

2.3.1. القوائم بالإنفاق شخص عام: الشخص المعنوي العام هنا قد يكون الحكومة المركزية أو الهيئات

المحلية أو المؤسسات والهيئات والمصالح العامة ذات الشخصية الإدارية المستقلة والواقع أن اشتراط قيام شخص معنوي عام بالإنفاق يسمح بالتمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة وذلك استناداً إلى معيارين أحدهما قانوني والثاني وظيفي:²

- **المعيار القانوني:** حيث تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قام بها شخص معنوي عام وتعتبر النفقات خاصة إذا قام بها الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة. وعلى هذا الأساس فإن المبالغ التي تتفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والمعنوية لا تعتبر نفقات عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق خدمات عامة كما هو الحال مثلاً عندما يتبرع أحد الأشخاص لبناء مدرسة أو مستشفى.
- **المعيار الوظيفي:** حيث تتحدد طبيعة النفقات على أساس طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها هذه النفقات. وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاصة الذين تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في نفس الظروف التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص بالإنفاق فيها، فإنها تعتبر نفقات خاصة.

¹ طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه

في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2013/2014، ص ص 23-24.

² عزت قناوي، أساسيات المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص ص 44-45.

3.3.1. الهدف من الإنفاق تحقيق المنفعة العامة: إن غاية النفقات العامة هي إشباع الحاجات العمومية

بغض النظر عن الخلافات في معايير التفرقة بين الحاجة العمومية أو الخاصة فإننا نعتبر أن

الحاجات العمومية هي تلك التي تقوم الدولة بإشباعها عن طريق النفقات العمومية.¹

2. تقسيمات النفقات العامة: تتعدد التقسيمات الخاصة بالنفقات العامة بتعدد أغراض إنفاقها وتختلف

باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى تلك النفقة، ومع ذلك يمكن حصر النفقات العامة في ثلاثة أنواع:

1.2. التقسيمات الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

1.1.2. تقسيم النفقات العامة حسب انتظامها: جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث

انتظامها الدوري إلى نوعين:²

- **النفقات العادية:** تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية،

كمرتبات الموظفين ونفقات صيانة الأملاك العامة، ولا يعني ذلك أن قيمة هذه النفقات لا تتغير

من سنة إلى أخرى بل يجوز أن تختلف مقدارها.

- **النفقات غير العادية:** فهي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن

تدعو الحاجة إليها. مثل نفقات إصلاح ما خلفته كوارث طبيعة، أو نفقات حرب.

2.1.2. تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها: يركز تقسيم النفقات إلى وطنية ومحلية إلى معيار

مجال شمولية النفقة العامة، ومدى استفادة أفراد المجتمع منها:³

- **النفقات الوطنية:** هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة القيام بها مثل نفقة الدفاع

الوطني والقضاء ونفقات ذات طابع وطني.

¹ طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص 27.

² محمد أمين أوصياف، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1980-2005)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر3، دفعة 2011، ص73.

³ نفس المرجع السابق، ص73.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- **النفقات المحلية:** فهي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية للولايات والبلديات وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء، الكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

3.1.2. تقسيم النفقات العامة حسب مقابلتها: تقسم النفقات من حيث مقابلتها إلى:¹

- **النفقات الحقيقية:** فهي تلك النفقات التي تتم بمقابل، أي هي الثمن الذي تدفعه الدولة للحصول على السلع والخدمات وعليه فهي تمثل تياراً نقدياً من قبل الدولة يقابل بتيار آخر هو سلعة أو خدمة من قبل الأفراد. وتتمثل هذه النفقات بالنفقات الجارية كالرواتب والأجور والصيانة ونفقات المستلزمات التي تحتاجها الإدارة الحكومية كالأثاث والسيارات والنفقات الاستثمارية الهادفة إلى تكوين رأس المال كنفقات الإنشاء والتعمير وإقامة المشروعات الاقتصادية والتجارية والخدمية.

- **النفقات التحويلية:** فهي تلك النفقات التي لا تتم بمقابل معين، أي أنها تمثل تياراً نقدياً من قبل الدولة لا يقابله من قبل الأفراد بسلعة أو خدمة معينة ومثال ذلك نفقات دعم السلع والخدمات ونفقات الضمان الاجتماعي في بعض صورها ونفقات وفوائد وأقساط الدين العام.

4.1.2 تقسيم النفقات العامة حسب آثارها: يمكن تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها، إلى نفقات إنتاجية واستهلاكية:²

- **النفقات الإنتاجية:** هي النفقات التي تعطي دخلاً أي أن لها مردوداً اقتصادياً أي أنها النفقات التي تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي للدولة وتوسيع الطاقة الإنتاجية.

- **النفقات الاستهلاكية:** ليس لها مردود اقتصادي وتتمثل الأولى بالنفقات الخاصة بإقامة المصانع أما الثانية فتتمثل بالنفقات الخاصة بإقامة المنتزهات وشق الطرق، وتلك النفقات اللازمة لضمان سير المرافق العامة ويطلق البعض على هذه النفقات بالنفقات الجارية.

2.2. التقسيمات الإدارية: تقسم إلى:

¹ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الإثراء للنشر والتوزيع، جامعة الإسراء، الأردن، 2011، ص ص 74-76.

² عادل العلي، مرجع سابق، ص 76.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

1.2.2. التقسيم الإداري الهيكلي: وهو التصنيف الأكثر أقدمية، بحيث تصنف النفقات حسب الوزارات. ثم

تفصل نفقات الوزارات إلى أقسامكما في ميزانية التسيير في الجزائر.¹

2.2.2. التقسيم الوظيفي: وهو تصنيف يقوم على دور الدولة في تحمل مسؤولياتها وطبيعة نشاطها، وتبعا

لتحقيق أهدافها ينقسم إلى:²

- **نفقات اقتصادية:** وتشتمل نفقات لتوفير سلع وخدمات عامة، وعلى نفقات الاستثمار العام في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وكذلك إعانات الإنتاج وإعانات التصدير.

- **نفقات اجتماعية:** وتشتمل المبالغ التي تنفقها الدولة على توفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتحقيق العدالة في المجتمع، هذا بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية التي تمنح كإعانات إلى بعض الأفراد أو فئات المجتمع، كإعانة ذوي الدخل المنخفض، وإعانة البطالة، وإعانة دعم السلع الأساسية.

- **نفقات عسكرية:** وتشتمل نفقات دفاعية كالنفقات المخصصة للدفاع عن الوطن وحمايته من الاعتداءات الخارجية، وجميع النفقات العسكرية على بناء القوات المسلحة والمعدات الحربية، إضافة إلى ذلك النفقات على الأمن الداخلي وتجهيزاته.

- **نفقات إدارية:** وتشتمل نفقات مخصصة لتسيير هيئات الدولة ومؤسساتها وتطوير الجهاز الإداري، حيث أن الإنفاق على التدريب والتأهيل ومواكبة التطور الإداري الحاصل في البلدان المتقدمة يجعل من جهاز الدولة الإداري قادرا على أداء خدمته على الوجه الأكمل، ويدخل أيضا تحت النفقات الإدارية تلك النفقات المخصصة للإنفاق على استمرار تعزيز العلاقات الخارجية مع العالم.

¹ أم كلثوم بن موسى-نبوية عيسى، **ترشيد النفقات (دراسة تطور النفقات العامة من سنة 1980 إلى سنة 2013)**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 04، 2016، ص178.

² أم كلثوم بن موسى، إشكالية عقلانية النفقات العمومية (تطور النفقات العمومية من سنة 1980 الى سنة 2009)، مرجع سابق، ص55.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

3.2. تقسيم النفقات في الجزائر: تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نوعين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

1.3.2. نفقات التسيير: ويقصد بها:

- النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة ومعدات المكاتب... الخ، ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية، فهذا النوع من النفقات موجه أساساً لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب مختلف الأوجه، حيث تنتزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة للدولة، ما دام أنها تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى أيضاً بالنفقات الاستهلاكية.¹

- الميزانية العامة للدولة وعلى هذا تظهر أهم خاصية لنفقات التسيير كونها الضرورة والديمومة بسبب ارتباط هذا النوع من النفقات بالنشاط اليومي والعادي للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد إشباع الحاجات العامة.²

وتظهر نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي:³

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

¹ أحمد بوجلال، إجراء تنفيذ النفقات العامة في الجزائر مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد15، العدد2، 2018، ص 249.

² يوسف جيلالي، تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر: دراسة مقارنة بين النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، والإصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار تليجي الأغواط، المجلد السابع، العدد02، 2023، ص 273.

³ نفس المرجع سابق، ص ص 273-275.

2.3.2. نفقات التجهيز: ويقصد بها:

- تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة.¹
- أنها النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية، وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري.² وتضم ثلاثة أبواب هي³:
- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة: وتشمل النفقات التي تستند إلى أملاك الدولة أو إلى أملاك الهيئات العمومية وشبه العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأس المال.

ثانياً: مرتكزات النفقات العامة

يمكن الإلمام بعناصرها من خلال ما يلي:

1. ضوابط النفقات العامة: تتمثل فيما يلي:

- 1.1. ضابط المنفعة:** يقصد به أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائماً، في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة، ويعتبر هذا الضابط قديماً في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الكتاب، سواء التقليديين أو المحدثين، وضابط المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تنترب عليها. وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد، يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له. ويقصد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو فئات المجتمع دون البعض الآخر، نظراً لما يتمتعون به من نفوذ

¹ محمد البشير بن عمر - علاء الدين مجدوب، فعالية الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 01، 2019، ص 222.

² يوسف جيلالي، مرجع سابق، ص 276.

³ أحمد بوجلال، مرجع سابق، ص 250.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، كما يعني أيضاً أن ينظر إلى المرافق العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الإنفاق.¹

2.1. ضابط العقلانية الاقتصادية: يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما زادت النفقات، ولذا يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعاً لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، أضف إلى ذلك أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة، وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات. ومظاهر التبذير والإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية يسبب انخفاض كفاءة الرقابة السياسية بصورة خاصة، وتتمثل تلك المظاهر في دفع مرتبات وأجور الموظفين زائدين على الحاجة، التسبب في مشتريات الحكومة وتوريداتها، استئجار المباني والسيارات بدلاً من شرائها، وغير ذلك من مظاهر الإسراف ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العمومية في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماماً وبالقدر اللازم فقط، لتحقيق المنافع الجماعية العمومية، هذا فضلاً عما يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام والرقابة المختلفة من أدوار هامة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العام على الأوجه النافعة.²

3.1. ضابط الترخيص: يقصد بها عدم جواز صرف النفقة إلا بعد الحصول على الإذن من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية أو الجهات الإدارية المخولة قانوناً بالصرف. لهذا وضع المشرع المالي ثلاثة أنواع رقابية عن النفقة العامة وهي:³

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص 53-54.

² طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص ص 29-30.

³ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،

لبنان، 1992، ص 85

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- **الرقابة الإدارية:** وهي رقابة سابقة تمارسها وزارة المالية، ولا تسمح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان مقررا في الميزانية، وتضع وزارة المالية نظم ولوائح لضبط النفقات العامة.
- **الرقابة المحاسبية:** وهي رقابة لاحقة تمارسها الوكالة المحاسبية، حيث يتابع الجهات الإدارية للتأكد من أن الإنفاق العام يتم وفق قانون الميزانية والقواعد المالية المتبعة.
- **الرقابة البرلمانية:** وتتمثل في رقابة السلطة التشريعية .

4.1. ضابط المرونة: يشير هذا الضابط إلى استجابة الإنفاق العام لجميع التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي سواء من ناحية حجمه أو من ناحية أنواعه بما يمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة منه اقتصاديا واجتماعيا.¹

2. حجم النفقات العامة: يرتبط مستوى الإنفاق العام والاقتصاد القومي بمدى الحصول على إيرادات تؤمن تغطية هذه النفقات، فإذا كانت الدولة تتمتع بتدبير موارد ماليتها العامة بمقدرة أوسع من تلك التي يملكها الأفراد، فلا ينبغي أن ينصرف الفهم إلى أن الدولة بإمكانها أن تبالغ في ذلك مستندة إلى سلطتها الأمر في الحصول على إيرادات، إذ أن ثمة عوامل تحد من مقدرة الدولة في ناحية الطاقة المالية القومية، وتتعلق هذه الحدود فيما يعرف بالمقدرة القومية، التي تتمثل في تحمله للعبء المالي الذي يتطلبه النشاط المالي للدولة، ويجرى قياس هذه المقدرة بمدى تحمل الدخل القومي. ومن المتفق عليه أن الإيرادات العامة تحصل في جزئها الأكبر في الظروف العادية من الضرائب والقروض العامة، لذلك فإن المقدرة المالية للدخل القومي تتحلل في النهاية إلى ضرورة التركيز في البحث في جانبين هما:²

1.2. المقدرة التكلفة: مقدرة الدخل القومي على تحمل العبء الضريبي.

1.1.2. المقدرة التكلفة القومية: يقصد بالمقدرة التكلفة للاقتصاد القومي قدرة الوحدات الاقتصادية على المساهمة في دفع الضرائب، أي بلوغ أقصى حصيلة ضريبية يمكن اقتطاعها من الدخل القومي ويطلق عليها الطاقة الضريبية أو ما يسمى العبء الضريبي الأمثل والذي يعرف بأنه (أقصى قدر

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 85.

² سعود جايد العمري-عقيل حميد الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص ص 64-66.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

من الأموال يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي و تركيبه وذلك في ظل النظام السياسي والاجتماعي السائد دون إحداث ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لا يمكن تحملها)، ويتم التعرف على العبء الضريبي الأمثل من خلال اعتماد حصيللة الضرائب معياراً لذلك فعند زيادة العبء الضريبي من خلال زيادة أسعار الضرائب النافذة أو فرض ضرائب جديدة فإذا زادت حصيللة الضرائب الكلية بنسبة أكبر أو بنفس النسبة التي زادت بها الضرائب، فإن هذا يدل على أن وعاء الضريبة قد اتسع أو بقي على حاله وهذا يعني الاقتراب من العبء الضريبي الأمثل. أما أهم العوامل المؤثرة في المقدرة التكاليفية القومية فهي:

- **هيكل الاقتصاد القومي:** أي نوع النشاط السائد في الاقتصاد القومي فإذا ساد النشاط الصناعي كانت المقدرة التكاليفية أكبر بسبب ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة وسرعة تداولها وتكون المقدرة أصغر في حالة سيادة القطاع الزراعي بسبب موسمية الدخل وانتشار الاستهلاك الذاتي.
- **نمط توزيع الدخل القومي:** كلما كان توزيع الدخل القومي أكثر عدالة كلما قلت الفوارق بين أفراد وطبقات المجتمع وهذا يؤدي إلى مقدرة تكاليفية أكبر وذلك لأن فرض ضريبة نسبية متصاعدة على دخول عالية وقليلة العدد يصاحبها في الوقت ذاته إعفاء عدد كبير من الدخل المنخفضة وهذا يقلل من وعاء الضريبة ومن ثم يقلل من القدرة التكاليفية القومية.
- **حالة النشاط الاقتصادي أو طبيعة الظاهرة النقدية السائدة:** فإذا كان هنالك تضخم تزداد المقدرة التكاليفية لأن وعاء الضريبة يزداد وتزداد معه حصيللة الضرائب أما في حالة الكساد فإن حصيللة الضرائب تقل وتقل معها المقدرة التكاليفية القومية بسبب انكماش أوعية الضرائب.

2.1.2. المقدرة التكاليفية الجزئية: يقصد بها مقدرة الوحدات الاقتصادية (الأشخاص الطبيعية والمعنوية)

على الإسهام في تحمل الأعباء العامة وتعتمد هذه المقدرة على عاملين هما:

- **طبيعة الدخل:** تزداد المقدرة التكاليفية كلما اتجهت الدخل نحو الاستقرار فالدخول الناشئة عن امتلاك وسائل الإنتاج أكثر استقراراً من الدخل الناشئة من العمل بسبب تعرض الأخيرة للبطالة والمرض وتأثرها بعوامل بيولوجية ونفسية، وهذا هو سبب المراعاة الخاصة لهذه الدخل في المعاملة الضريبية.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- **كيفية استخدام الدخل:** كلما ارتفع الدخل ارتفع ما يخصص منه للأغراض غير الضرورية، أي إلى زيادة السلع الكمالية والترفيهية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة رفاهية الأفراد وتزداد إنتاجيتهم ودخلهم ومن ثم تزداد قدرتهم على تحمل الأعباء الضريبية.

2.2. المقدر الإقراضية: يقصد بها مقدرة الاقتصاد على تلبية حاجات الدولة من القروض عامة وتتوقف على عاملين:

1.2.2. حجم الادخار القومي: يتوقف الادخار وفقا للتحليل الكينزي على عملية توزيع الدخل بينه وبين الاستهلاك، ويتحكم في هذا التوزيع الميل الحدي للاستهلاك إلى حد كبير وعندئذ تتوقف المقدر الافتراضية على مستوى الاستهلاك ونوعه حيث يتحدد الأخير مع عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية، وتزداد نسبة الجزء المستهلك كلما انخفض مستوى الدخل، ويكاد الادخار أن يكون مساويا للصفر عند مستوى الدخل الواطنة ولهذا تتعدم أو تتخفف القدرة على الإقراض في الدول النامية ذات الدخل المنخفضة إلى درجة كبيرة، عكس الدول المتقدمة وبناء على التحليل أعلاه فان مستوى الدخل والميل للاستهلاك يحدد من مقدر الدخل القومي على الإقراض في دولة معينة كما وانه كلما زادت كذلك مقدر الدخل القومي على الإقراض.

2.2.2. توزيع الجزء المدخر بين الإقراض العام والخاص: يحدث تنافسا بين القطاع العام والقطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض (المدخرات) ويتوقف هذا التنافس على الدوافع إلى الاستثمار الخاص الذي يحدد بدوره بوجود فرص استثمارية مربحة حيث أن هذه الفرص من شأنها أن تساهم في تقوية الدافع إلى الاستثمار الخاص وتتجه المدخرات لمصلحة الائتمان الخاص أما إذا كانت فرص الربح ضعيفة أو منعدمة فعندئذ تتجه المدخرات إلى الإقراض العام وهذا ما يدعم المقدر الافتراضية للدولة وبناء عليه فإن مقدر الدخل القومي للإقراض العام تتوقف على قوة الدوافع للاستثمار.

3. محددات النفقات العامة: يتوقف حجم النفقات العامة على مجموعة من المحددات حيث توجد حدود لا يمكن تجاوزها والا تعرض الاقتصاد القومي للخطر ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

1.3. مستوى النشاط الاقتصادي: يمكن شرحه من خلال ما يلي:¹

¹ خديجة الأعرس، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016، ص 91.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

إن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي يؤدي بالضرورة لارتفاع حجم النفقات العامة والعكس صحيح، مما يعني وجود علاقة طردية بينهما وقد وضح هذا الأمر بصفة خاصة منذ بداية القرن العشرين في الدول المتقدمة حيث أدى نمو النشاط الاقتصادي إلى زيادة النفقات العامة ومدى حساسيتها للتغيرات الاقتصادية الدورية، وعند رسم سياسة الإنفاق العام يجب معرفة أثره في الطلب الفعلي بشقيه (الطلب على أموال الاستهلاك، والطلب على أموال الاستثمار). حيث يتحدد حجم الإنفاق العام في ضوء مستوى الطلب الفعلي الذي يجب أن يتحدد عند المستوى الذي يحقق توازن التشغيل الكامل في الدول المتقدمة، وعند المستوى الذي يلزم لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية. ومن ثم فإن النفقات العامة يجب أن تتحدد عند المستوى الذي يحقق معدلاً ملائماً من التنمية الاقتصادية للدول الآخذة في النمو، بينما يجب أن تتحدد عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل للدول المتقدمة. مع ضرورة التمييز في هذه الحالة الأخيرة بين التشغيل الناقص والتشغيل الكامل:

- **في حالة التشغيل الكامل:** يجب أن تتحدد النفقات العامة عند الحد الذي يحتفظ بالطلب الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل لتفادي موجات التضخم، وما يترتب عليها من ارتفاعاً لأسعار، وانهايار قيمة النقود، أي لابد من ضبط النفقات العامة لتخفيض الطلب الفعلي، نظراً لعدم مرونة العرض بالنسبة للزيادة في الطلب الفعلي في هذه الحالة.
- **في حالة التشغيل الناقص:** يجب أن تعمل النفقات العامة على سد النقص في الطلب الفعلي والعمل على رفع مستواه إلى المستوى المطلوب لتحقيق التشغيل الكامل وتسمى هذه السياسة بسياسة دعم القوة الشرائية.

2.3. دور الدولة: يعتبر دور الدولة من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد حجم الإنفاق العام فكلما تطور دور الدولة تطور حجم النفقات العامة، ويتبع دور الدولة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون،

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

يلاحظ أن دور الدولة قد مر بمراحل ثلاثة وهي مرحلة الدولة الحارسة، ومرحلة الدولة المتدخلة ومرحلة الدولة المنتجة:¹

- **الدولة الحارسة:** كانت الدولة في مفهوم الفلسفة التقليدية التي كانت سائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تضطلع بوظائف الحراسة فقط أي تتولى أعمال الجيش والبوليس والقضاء، ومن هنا سميت بالدولة الحارسة، وهي ما تعرف "بدولة المذهب الفردي الحر" أو "بالدولة المستهلكة".

- **الدولة المتدخلة:** تطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة في الثلث الأول من القرن العشرين، وقد جاء هذا التغيير على أثر الأزمات الاقتصادية التي عانتها الدول وما تبعه من بؤس واضطرابات اجتماعية الأمر الذي أدى إلى المطالبة بضرورة تدخل الدولة للتغلب على هذه الأزمات المتكررة، وقد صاحب ذلك ظهور الأفكار الاشتراكية وقيام الثورة الشيوعية في روسيا عام 1918، مما مهد الطريق تماماً لتدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل والتوازن الاقتصادي والاجتماعي.

- **الدولة المنتجة:** تطور دور الدولة من دولة متدخلة إلى دولة منتجة أو اشتراكية على أثر انتشار الأفكار الاشتراكية وانتقالها إلى دول أوروبا الشرقية وبعض الدول النامية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت الدولة مسؤولة عن تقديم السلع والخدمات لكافة أفراد المجتمع.

3.3. قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات: تتمتع الدولة بقدرة كبيرة على تدبير الإيرادات عن طريق عدة مصادر أهمها الضرائب والقروض العامة والإصدار النقدي الجديد وبسبب هذه المرونة المرتفعة في الحصول على الإيرادات أخذت الدولة في ظل الفكر التقليدي بمبدأ أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة ولا يخفى أن هذا المبدأ لا يأخذ في الاعتبار القيود الاقتصادية والاجتماعية والتي تحد من سلطة الدولة في هذا المجال، ومع ذلك فإن ضالة النفقات العامة أدت إلى عدم الاصطدام بهذه القيود، ومع نمو دور الدولة وسعيها لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ورفع معدل النمو وتحقيق التشغيل الكامل للموارد

¹ خالد سعد زغلول حلمي- إبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الطبعة 02، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002، ص 101-103.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

الإنتاجية زادت النفقات العامة وتنوعت، وترتب على ذلك التخلي عن مبدأ أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة، وأصبحت الأولوية للإيرادات العامة على النفقات العامة وتوجب على الدولة وهي تقدر النفقات العامة أن تأخذ في الاعتبار مدى قدرتها على تدبير الإيرادات العامة ، ومدى قدرة الدخل القومي على تحمل هذه الإيرادات، فقد أصبحت العوامل الاقتصادية والاجتماعية شكل قيدا على قدرة الدولة على تدبير هذه الإيرادات، وقدرة الدولة تتحدد بقدرة الدخل القومي على تحمل أعباء هذه الإيرادات دون الإضرار بمستوى حياة الأفراد أو القدرة الإنتاجية للمجتمع.¹

4.3. المحافظة على قيمة النقود: يجب عند تحديد حجم النفقات العامة مراعاة أثرها على قيمة النقود. بحيث لا تضر بهذه القيمة سواء في الدول المتقدمة أو النامية. لأن زيادة النفقات العامة إذا أدت لزيادة الطلب الفعلي عن العرض الكلي زيادة لا يستجيب لها هذا العرض ستؤدي لتدهور قيمة النقود. مما يؤثر سلباً على أصحاب الدخل الثابتة والدائنين وتضر بالتنمية الاقتصادية لأنه سيرفع تكلفتها. ويتحقق ذلك في حالتين:²

- زيادة الطلب الفعلي عن العرض الكلي في الدول المتقدمة عن المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل؛

- زيادة الطلب الفعلي عن العرض الكلي في الدول النامية بشكل لا يستجيب له العرض لعدم مرونة الجهاز الانتاجي؛

ومعنى ذلك أن قيمة النقود تعتبر معياراً هاماً لتحديد حجم النفقات العامة.

ثالثاً: ظاهرة تزايد النفقات العامة:

أصبحت ظاهرة تزايد النفقات العامة جزءاً لا يتجزأ من التطور الاجتماعي والاقتصادي في جميع الدول بغض النظر عن نظامها السياسي، الاقتصادي، الإداري أو الاجتماعي، وعلى الرغم من أن زيادة

¹ زينب جبار عبد الحسين الدعي، إنتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، 2018، ص ص 21-22.

² خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص ص 93-94.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

القيمة النقدية لهذه النفقات لا تعني بالضرورة زيادة فعلية في النفقات العامة، فإنها قد تكون زيادة شكلية ظاهرية أو زيادة فعلية وحقيقية.

1. الأسباب الظاهرية في النفقات العامة: تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجته العامة. وفي معظم الأحيان تكون الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في تزايد مستمر فيحين يكون هناك انخفاض في مستوى الخدمات التي يتحصل عليها الأفراد. ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:¹

1.1. تدهور قيمة النقود: يقصد به تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات. وما يمكننا ملاحظته بصفة عامة، أن قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بصفة مستمرة، وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات. فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد. ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.²

2.1. اختلاف طرق المحاسبة المالية: يتعلق الأمر هنا بإعداد الميزانية والحسابات العامة؛ فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى تغير طرق التقنيات المحاسبية والمالية في رصد النفقات العامة مقابل الإيرادات العامة، حيث أن طرق إعداد الحسابات العامة تختلف في طريقة تسجيل النفقات ضمن الميزانية العامة، إذ أن السائد قديما هو الأخذ بمبدأ الميزانية الصافية التي تقوم على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة إلا فائض الإيرادات على النفقات. أما في

¹ بحري محمد الغناي، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مصر، العدد 03، 2015، ص ص 12-13.

² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 106.

قوانين المالية والميزانية حديثا فيتم رصد كافة الإيرادات والنفقات العامة في الميزانية الإجمالية، فقد يؤدي ذلك إلى قيد نفقات لم ترد في الميزانية سابقا، أو تعديل مضمونها بين مرحلة وأخرى، أو تداخل عناصرها؛ مما يشكل ذلك زيادة ظاهرية لأرقام النفقة العامة، اقتضتها مبادئ الشفافية في النظم المحاسبية.¹

3.1. التوسع الإقليمي وزيادة عدد السكان: قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مرادها زيادة

مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانه. ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى، أو استرداد جزء من إقليمها. ويترتب عن هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي. ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من هذه الحالات إذا تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة.²

2. الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: يقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات، أي

ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة، وترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة.³ وهي كما يلي:

1.2. أسباب اقتصادية: تؤدي زيادة الدخل الوطني إلى زيادة الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بغض

النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المقررة، وهو ما يشجع الدولة على زيادة حجم النفقات العامة في الأوجه المختلفة، كذلك التوسع في القيام بالمشروعات العامة الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، وتدخل الدولة لمحاربة الاحتكار، والحصول على موارد للخزانة، مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة. بالإضافة إلى تدخل الدولة في حالات الكساد لزيادة النفقات العامة لأجل الرفع من

¹ الطاهر شليحي - يسين سي لخضر غربي، ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد العاشر، العدد 01، 2019، ص 58.

² سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2006، ص 64.

³ كريم بوددخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، السنة الجامعية 2009-2010، ص 61.

مستوى الطلب الكلي الفعال، وتقديم الدعم المالي للصناعات الوطنية لكي تتمكن من منافسة السلع الأجنبية¹.

2.2. الأسباب الاجتماعية: تعتبر الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى أدت إلى زيادة النفقات العامة للدولة، فالفلسفة المتدخلة لم تعمل على إحلال سياسة اقتصادية جديدة محل سياسة اقتصادية قديمة فحسب، وإنما إلى إحلال سياسة اجتماعية جديدة محل سياسة اجتماعية قديمة ومن ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي بما يتطلبه ذلك من إعادة لتوزيع الدخل القومي باتجاه المساواة وما يتطلبه ذلك من زيادة للنفقات العامة وتوجيهها باتجاه رفع المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة حيث يتطلب ذلك التوسع في نفقات الضمان الاجتماعي، الصحة العامة والتعليم وكذلك تقديم الإعانات بهدف جعل أسعار منتجاتها في متناول غالبية المستهلكين. وقد أدى ذلك أيضا إلى تطور الوعي الاجتماعي فلم يعد الأفراد يقبلون من الدولة أداء وظائفها التقليدية بل أصبحوا يحملون الدولة مسؤولية تحقيق الضمان الاجتماعي بتأمينهم ضد المخاطر الاجتماعية كالمرض والشيخوخة والعجز والوفاة والمخاطر الاقتصادية كالبطالة وإصابات العمل، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام.²

3.2. الأسباب المالية: أدت سهولة إقراض الدول للقيام بالإنفاق العام إلى زيادة النفقات العامة وخاصة المترتبة على سداد القروض من أقساط وفوائد، كذلك قد يترتب على عدم مراعاة بعض القواعد المالية كإنفاق الفائض الذي قد يتحقق وكذا الاحتياطي فضلا عن عدم مراعاة وحدة الميزانية.³

4.2. الأسباب الإدارية: ترجع هذه الأسباب إلى عدم تطور الإدارة الحكومية بنفس نسبة تطور وظائف الدولة، مما يؤدي إلى خلل في قيام هذه الإدارة بوظائفها. ويساهم في عدم التطور الكافي للإدارة سوء

¹ عيسى براق - انيسة بركان، ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر: تطورها، اسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، العدد8، 2017، ص114.

² عادل العلي، مرجع سابق، ص65.

³ عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ الاقتصاد المالي، الولاء للطبع والتوزيع، مصر، 2005، ص129.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

التنظيم الإداري وزيادة عدد الموظفين غير المعدين إعدادا كافيا، مما يؤدي لزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج.¹

5.2. الأسباب السياسية: ومن أهم الأسباب التي أدت لزيادة النفقات هي انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقتها الخارجية. وقد ترتب على ذلك اهتمام الدولة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها، هذا فضلا عن أن نظام تعدد الأحزاب السياسية قد دفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصار الحزب الواحد ويترتب على هذا زيادة النفقات العامة. كذلك فإن توسع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول التي استقلت وزيادة أهمية ذلك في العصر الحديث، بالإضافة إلى ظهور المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة.²

6.2. الأسباب الحربية: تؤدي الحروب إلى زيادة النفقات العامة زيادة كبيرة نظرا لحجم الإنفاق الكبير الذي تستنزفه الحروب سواء للإعداد للحرب أو دخول الحرب أو حتى مرحلة البناء والتعمير بعد الحروب.³

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية

قبل المضي في الدراسة الحالية، من المهم عرض عدد من الدراسات والأبحاث السابقة وذلك للمساعدة في تطوير الأساليب البحثية التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة الدراسة، وهناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الإيرادات الجبائية وأثرها على النفقات العامة حيث أن كل باحث درسه بطريقة الخاصة، لكن سيتم التطرق فقط للدراسات المحلية لأن النظام الجبائي للاقتصاد الجزائري يختلف عن الدول الأخرى.

¹يسرى أبو العلا وآخرون، المالية العامة والتشريع الضريبي، مستوى ثالث، فصل دراسي أول، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، دون سنة النشر، ص 09.

² طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 40-41.

³ نجلاء محمد إبراهيم بكر، المالية العامة، مطابع الولاء الحديثة، مصر، دون سنة النشر، ص 18.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

لفت موضوع الإيرادات الجبائية وأثرها على النفقات العامة حيزا هاما من اهتمامات العديد من الباحثين وفي هذا المطلب سيتم الإلمام بأهم الدراسات العربية التي تطرقت لهذا الموضوع.

- دراسة سماحية بن طالب-أبو بكر بن العايب، (2023)، تحت عنوان **مكانة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (1990-2022)**، هدفت إلى معرفة مدى مساهمة حصيلة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وبتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وقد خلصت الدراسة إلى:¹
 - وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الجبائية العادية وصيد الميزانية العامة في الجزائر، وذلك يعني أن الجبائية العادية لها تأثير طويل الأجل على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
 - أثر الجبائية العادية في المدى القريب على رصيد الميزانية في الجزائر طردي ومعنوي، والتأخيرات الزمنية للأجل القريب كذلك معنوية إحصائيا وهذا يفسر بأن رصيد الميزانية في الجزائر يتأثر بالجبائية العادية على المدى البعيد.
 - رصيد الميزانية العامة في الجزائر رهن تغيرات التحصيل الجبائي وخاصة في حالة انخفاض اسعار النفط أو انخفاض الجبائية البترولية للدولة.
- دراسة محمد أمين قمبروز - مصباح حراق، (2021)، تحت عنوان **أثر إيرادات الجبائية العادية على الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1992-2018)**، هدفت إلى إبراز دور الأساليب الكمية في قياس أثر إيرادات الجبائية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة المدروسة وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، باستخدام نموذج التكامل المشترك في إطار نماذج ARDL، خلصت الدراسة في نتائجها إلى ما يلي:²

¹ سماحية بن طالب-أبو بكر بن العايب، مرجع سابق.

² محمد أمين قمبروز - مصباح حراق، مرجع سابق.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- تم التحقق أنه بمستويات مختلفة من المعنوية (1%، 5%، 10%) وباستخدام اختبار ADF نجد أن جميع متغيرات الدراسة تمثل متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن الفروق الأولى لهذه المتغيرات تستقر وبالتالي يمكن إدخالها في معادلة الانحدار تعبيراً عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بينها؛
- أشار اختبار التكامل المشترك (Bound Test) من خلال F-Statistic إلى وجود تكامل مشترك بين إيرادات الجبائية العادية والميزانية العامة، ومنه فالنموذج المستخدم هو نموذج (ARDL) والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج؛
- أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الضرائب المباشرة والميزانية العامة، أي أن زيادة إيرادات الضرائب المباشرة يؤدي إلى ارتفاع الميزانية العامة في الأجل الطويل، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية.
- دراسة نظيرة قلادي-محمد الأمين وليد طالب، (2020)، تحت عنوان أثر النظام الجبائي الجزائري على النفقات العامة بعد الإصلاح الجبائي 1992: دراسة قياسية للفترة (1993-2018)، هدفت إلى معرفة مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة بالجزائر، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة لجملة من النتائج:¹
 - هناك علاقة طردية بين حجم الإيرادات الجبائية وحجم النفقات العامة، فكلما ارتفع حجم الإيرادات الجبائية ارتفع معه حجم النفقات العامة، وأي تذبذب في مستوى الإيرادات سيصاحبه انخفاض في نسبة تغطية الإنفاق العام؛
 - أكد اختبار الامتداد الخطي المتعدد للمتغيرات التفسيرية إلى تواجد تداخل خطي غير تام بين المتغيرات ولكنه لا يشكل خطراً على صحة هذا النموذج؛

¹ نظيرة قلادي-محمد الأمين وليد طالب، أثر النظام الجبائي الجزائري على النفقات العامة بعد الإصلاح الجبائي 1992: دراسة قياسية للفترة (1993-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد الثالث عشر، العدد 03، 2020.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- تساهم الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة، كلما ارتفع حجم الإيرادات الجبائية ارتفع معه حجم النفقات العامة والعكس صحيح.
- دراسة مختار بولعباس، (2019)، تحت عنوان هيكل الإيرادات والنفقات العامة، وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017، هدفت إلى إبراز هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر، بالاعتماد على المنهج التحليلي، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى المصححة وسببية جرانجر وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:¹
 - وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
 - نتائج التقدير أظهرت أن هيكل النفقات العامة يؤثر بشكل سلبي على رصيد الميزانية، فيما نجد أن كل أنواع الإيرادات تؤثر بالإيجاب على رصيد الميزانية؛
 - وجود علاقات سببية بين رصيد الميزانية وكل متغيرات الدراسة عدا نفقات التسيير.
- دراسة حميد عزري، (2019/2020)، تحت عنوان أثر النفقات العامة على التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017) هدفت إلى قياس أثر النفقات العامة على التضخم في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، وتم التوصل إلى النتائج الآتية:²
 - أشار اختبار جونسون للتكامل المشترك إلى وجود علاقة تكامل واحدة بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة للنموذج المتمثلة في كل من نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يمكن الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة القصيرة والطويلة بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة للنموذج؛

¹ مختار بولعباس، هيكل الإيرادات والنفقات العامة، وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة تيارت، الجزائر، العدد 02، 2019.

² حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2019/2020.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- عند إجراء اختبار السببية لجرانجر Granger لدراسة اتجاه العلاقة السببية بين مكونات النموذج، أظهرت النتائج أن هناك سببية واحدة أحادية الاتجاه، وذلك من نفقات التجهيز بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي إلى التضخم وهو ما أكدته الأدبيات الاقتصادية؛
- إن معامل سرعة تصحيح الخطأ في معادلة التضخم له دلالة إحصائية، إضافة إلى معنوية المعلمات المكونة لنموذج تصحيح الخطأ.
- دراسة رشيد شباح-شعيب بغداد، (2019)، تحت عنوان **قياس العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة للفترة (1990-2017)**، هدفت إلى قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر، من خلال تحديد اتجاهات العلاقة السببية بين المتغيرين في المدى القصير والطويل، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، التحليلي والاستقرائي باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ، توصلت إلى النتائج التالية:¹
 - توصلنا من نتائج اختبار السببية لجرانجر في المدى القصير إلى أنه لا يوجد أي اتجاه لسببية العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة وهو ما يتطابق مع الواقع في تسيير مالية الدولة في الجزائر، والذي نرى من خلاله أن الإدارة وأليات التشريع المالي المعمول بها لها الأثر الكبير في انعدام السببية في الأجل القصير؛
 - على عكس المدى القصير فقد تم إثبات وجود علاقة سببية من النفقات إلى الإيرادات العامة على المدى الطويل وهو ما يترجم فعلا السياسة المالية في الجزائر؛
 - أثبتت اختبارات علاقة التكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، وهو ما مسح لنا بتقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM.
- دراسة الناصر بوطيب -عمر غزالي، (2019)، تحت عنوان **أثر الجبائية البترولية على النفقات العامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2018)**، هدفت إلى تحليل انعكاسات انخفاض الجبائية البترولية على النفقات العامة في الجزائر، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:²

¹ رشيد شباح-شعيب بغداد، **قياس العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة للفترة (1990-2017)**، مجلة الإستراتيجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد التاسع، العدد 03، 2019.

² الناصر بوطيب -عمر غزالي، مرجع سابق.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- أكد اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النفقات العامة والمتغيرات المستقلة؛
- أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النفقات العامة والمتغيرات المفسرة وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائياً؛
- أظهرت النتائج أن النفقات العامة استجابت للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المفسرة حيث أن هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين (الجبائية البترولية، حجم السكان) والنفقات العامة، وعلاقة عكسية بين معدلات التضخم والنفقات العامة، وهو ما يتوافق والنظريات الاقتصادية.
- دراسة الحاج خليفة- مجاوي حسين تراري، (2017)، تحت عنوان تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية: دراسة قياسية للفترة (1993-2015)، هدفت إلى إبراز العلاقة بين الإيرادات الجبائية وحجم الإنفاق العام في الجزائر ومدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي من خلال نموذج الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة القياسية إلى جملة من النتائج تتمثل فيما يلي:¹
 - المساهمة الفعالة لكل من الجبائية العادية الممثلة فقط في (الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة) والجبائية البترولية في تغطية النفقات العامة.
 - ضعف مساهمة الجبائية العادية الممثلة في (الجبائية الجمركية والضريبة على أرباح الشركات) في نسبة تغطية النفقات العامة، حيث ظهرت معالمها سالبة مما يترجم بعدم قدرة هذه الموارد الجبائية على تمويل النفقات العامة؛
 - هناك علاقة طردية بين حجم التحصيل الجبائي وحجم النفقات العامة، فكلما ارتفع حجم الإيرادات الجبائية ارتفع معه حجم الإنفاق العمومي، كما أن أي تذبذب في مستوى الإيرادات وخاصة الإيرادات البترولية التي تعتبر المورد المالي الأساسي سيصاحبه انخفاض في نسبة تغطية الإنفاق العام.

¹ الحاج خليفة- مجاوي حسين تراري، تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية: دراسة قياسية للفترة (1993-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد الثالث، العدد 04، 2017.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- دراسة عبد الوحيد صرارمة - عبد الحميد قجاتي، (2017)، تحت عنوان أثر الإيرادات الجبائية على الانفاق العام في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)، هدفت إلى إبراز مكونات الموازنة العامة للدولة وتطور متغيرات الإنفاق العام والإيرادات العامة في الجزائر، بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:¹
 - أكد اختبار جوهانسون على وجود علاقة واحدة على الأقل للتكامل المشترك بين النفقات العامة والإيرادات العامة؛
 - أثبت اختبار السببية لغارنجر اتجاه السببية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث أكد على وجود اتجاه واحد للسببية من إيرادات الجبائية البترولية الى النفقات العامة وهو ما يؤكد أهمية الجبائية البترولية في الميزانية العامة للدولة؛
 - جاءت نتائج نموذج تصحيح الخطأ لتثبت فرضية فريدمان حول أولوية إيرادات النفقات العامة على النفقات العامة، حيث تصحح النفقات العامة مسارها التوازني بنسبة 65% أي بعد حوالي سنة ونصف بعد أي صدمة ناجمة عن تغيير في قيم متغيرات الإيرادات العامة للدولة.
- المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

من بين الدراسات السابقة الوطنية باللغة الأجنبية التي تناولت موضوع الإيرادات الجبائية والنفقات العامة ما يلي:

- دراسة HAYOULA IMANE، (2024)، تحت عنوان **The Role of petroleum and regular tax revenues in Financing the Algerian public budget**، هدفت إلى تقييم الإيرادات النفطية والضرائب النظامية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر، خلال الفترة (2010-2021)، وتم ذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وخلصت الدراسة إلى:²
 - وجود توازن طويل المدى بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية؛

¹ عبد الوحيد صرارمة - عبد الحميد قجاتي، أثر الإيرادات الجبائية على الانفاق العام في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد48، 2017.

² HAYOULA IMANE, **The Role of petroleum and regular tax revenues in Financing the Algerian public budget**, The journal of research and scientific, University of Media, Algeria, N01, 2024

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

- حصة عائدات الضريبة البترولية تمثل النسبة الأكبر من إيرادات ميزانية الدولة الجزائرية، ويتم تحديد هذه الإيرادات على أساس سعر برميل النفط؛
- تأتي حصة إيرادات الضرائب النظامية في المرتبة الثانية بعد حصة إيرادات الضرائب البترولية من إيرادات موازنة الدولة.

- دراسة CHAIB Wafa EP Abdalahoui ، سنة 2022 تحت عنوان **L'impact des incitations fiscales sur la mobilisation des recettes fiscales** الضريبية على تعبئة الموارد المالية للدولة خلال الفترة (1990-2012) بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، و بعد التحليل تم الوصول إلى النتائج التالية:¹
 - توجد علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة المتمثلة في النفقات الضريبية التي تمثل متغير مستقل ومتغيرين تابعين الضرائب العادية المباشرة والضرائب غير العادية المباشرة؛
 - النفقات الضريبية تؤثر سلبا وبشكل كبير على الضرائب العادية المباشرة؛
 - النفقات الضريبية تؤثر إيجابيا ومعنويا على الضرائب العادية غير المباشرة.
- دراسة SAMIR CHERAKRAK and others ، (2020)، تحت عنوان **Measurement and analysis the impact of public Expenditure on Inflation in Algeria for the period 1994-2017**، هدفت إلى قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر للفترة (1994-2017) بتطبيق سببية جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ ECM، و خلصت الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في النقاط الآتية:²
 - وجود علاقة سببية ذو اتجاه وحد بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر؛
 - وجود علاقة قصيرة وطويلة المدى بين الإنفاق العام والتضخم؛
 - ساهمت النفقات العامة المفرطة في الجزائر بعد عام 2000 في خلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

¹ CHAIB Wafa EP Abdalahoui, **L'impact des incitations fiscales sur la mobilisation des recettes fiscales**, Revue Algérienne de Finances Publiques, université d'Oran 2, N01, Algérie, 2022

² SAMIR CHERAKRAK and others, **Measurement and analysis the impact of public Expenditure on Inflation in Algeria for the period 1994-2017**, Roa Iktissadia Review, University of skikda, Algeria, N01, 2020.

- دراسة SOFIANE MAACHI، (2015)، تحت عنوان **P'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie: Etude économétrique sur la period (1990-2022)** هدفت إلى معالجة العلاقة الموجودة ما بين النفقات الحكومية والواردات، بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري ما بين الفترة 1990-2012، بالاعتماد على تحليل التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ ECM، وأثبتت نتائج الدراسة ما يلي:¹
 - وجود متجه للتكامل المشترك مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والواردات؛
 - أكد نموذج متجه تصحيح الخطأ أن الإنفاق الحكومي يساهم في الواردات ولكن بشكل ضعيف في الأجل القصير؛
 - نمو الإنفاق الحكومي أحد أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الواردات في الجزائر.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

يمكن المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة (باللغة العربية والأجنبية) من خلال الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة وذلك باعتماد المعايير التالية: عنوان الدراسة، الهدف من الدراسة، المنهج المتبع، فترة الدراسة، بالإضافة إلى الأداة القياسية المستخدمة لترجمة العلاقة الرياضية والقياسية بين متغيرات الدراسة.

¹ SOFIANE MAACHI, **P'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie : Etude économétrique sur la période (1990-2012)** , Revue stratégie et Développement, Université de Tiaret, N09, 2015

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

جدول رقم (1.1): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة العربية

الدراسة السابقة 5	الدراسة السابقة 4	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 1	العنوان
أثر النفقات العامة على التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر	هيكل الإيرادات والنفقات العامة، وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017	أثر النظام الجبائي الجزائري على النفقات العامة بعد الإصلاح الجبائي 1992: دراسة قياسية	أثر إيرادات الجبائية العادية على الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية	مكانة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (1990-2022)	
2017-1990	2017-1990	2018-1993	2018-1992	2022-1990	الفترة
ما مدى تأثير النفقات العامة على التضخم خلال الفترة 1990_2017؟	ماهي أهم المحددات التي أدت إلى عجز الميزانية العامة؟	ما مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 1993-2018؟	إلى أي مدى يمكن أن تؤثر إيرادات الجبائية العادية على أداء الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2018؟	إلى أي مدى يمكن أن تساهم الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة بالجزائر؟	الإشكالية
الوصفي التحليلي	التحليلي	الوصفي التحليلي الاستقرائي	الوصفي التحليلي الاستقرائي	الوصفي التحليلي	المنهج
قياس أثر النفقات العامة على التضخم في الاقتصاد الجزائري	إبراز هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر	معرفة مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة بالجزائر	إبراز دور الأساليب الكمية في قياس أثر إيرادات الجبائية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة المدروسة	معرفة مدى مساهمة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة.	الهدف
نموذج تصحيح الخطأ ECM	الانحدار الخطي المتعدد	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	منهج التكامل المشترك في إطار نموذج ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطنة ARDL	الأداة القياسية المستخدمة

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

تابع جدول رقم (1.1)

العنوان	الدراسة السابقة 6	الدراسة السابقة 7	الدراسة السابقة 8	الدراسة السابقة 9	الدراسة الحالية
العنوان	قياس العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر	أثر الجبائية البترولية على النفقات العامة في الجزائر: دراسة قياسية	تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة: دراسة قياسية	أثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية	أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
الفترة	2017-1990	2018-1990	2015-1993	2016-1980	2012-1990
الإشكالية	هل يوجد علاقة بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-1990)؟	ما أثر الجبائية البترولية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟	ما مدى مساهمة الجبائية العادية والجبائية البترولية في تغطية النفقات العامة في ظل تذبذب الموارد المالية للقطاعات الأخرى؟	ما مدى تأثير تطور الإيرادات الجبائية على ظاهرة الإنفاق العام للدولة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016؟	ما مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟
المنهج	الوصفي التحليلي الاستقرائي	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي الاستقرائي	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي الكمي
الهدف	قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر	تحليل انعكاساته انخفاض الجبائية البترولية على النفقات العامة في الجزائر	إبراز العلاقة بين الإيرادات الجبائية وحجم الإنفاق العام في الجزائر ومدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة	إبراز مكونات الموازنة العامة للدولة وتطور متغيرات الإنفاق العام والإيرادات العامة في الجزائر	قياس وتحليل أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر
الأداة القياسية المستخدمة	شعاع تصحيح الخطأ VECM	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطنة ARDL	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	نموذج تصحيح الخطأ ECM	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

الجدول رقم (2.1): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية	
The Role of petroleum and regular tax revenues in Financing the Algerian public budget	L'impact des incitations fiscales sur la mobilisation des recettes fiscales	Measurement and analysis the impact of public Expenditure on Inflation in Algeria for the period 1994-2017	L'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie : Etude économétrique sur la période (1990-2012)	أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	العنوان
2010-2021	2021-1990	2017-1994	2012-1990	2012-1990	الفترة
ما هو تأثير الإيرادات النفطية والضرائب العادية على الإيرادات العامة والميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2021-2010)؟	ما هو تأثير الحوافز الضريبية على تعبئة الموارد الضريبية؟	ما هو أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-1993)؟	ما هو تأثير تغير الإنفاق العام على الواردات في الجزائر؟	ما مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟	الإشكالية
//	//	//	//	الوصفي التحليلي الكمي	المنهج
تقييم الإيرادات النفطية والضرائب النظامية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر	دراسة تأثير الحوافز الضريبية على تعبئة الموارد المالية للدولة	قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر	معالجة العلاقة الموجودة ما بين النفقات الحكومية والواردات، بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري	قياس وتحليل أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر	الهدف
نموذج الانحدار الخطي المتعدد	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	نموذج تصحيح الخطأ ECM	نموذج متجه تصحيح الخطأ ECM	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	الأداة القياسية

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفصل الأول:..... الأدبيات النظرية والتطبيقية للإيرادات الجبائية والنفقات العامة

بعد مراجعة الدراسات السابقة المحلية في نفس الموضوع ومقارنتها مع الدراسة الحالية من عدة جوانب أهمها الإطار الزمني، المنهج المستخدم، الهدف من الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية.

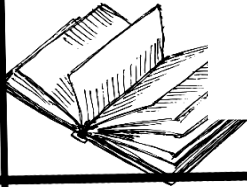
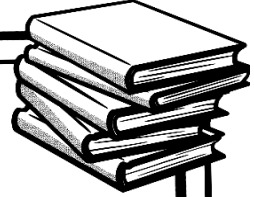
أظهرت المقارنة أن معظم الدراسات السابقة تختلف في الإطار الزمني مع الدراسة الحالية حيث لم يتم الاعتماد على نفس فترة الدراسة، إلا أن هناك تشابه في المنهج المستخدم خاصة الوصفي الذي يعتبر منهج مشترك مع الدراسات باللغة العربية، في حين غياب المنهج في الدراسات باللغة الأجنبية، أما من ناحية الهدف من الدراسات فمعظم الدراسات تهدف إلى فهم واختبار العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة أو الميزانية العامة للدولة، في جلها أهداف مشتركة مع الدراسة الحالية، أما فيما تعلق بأساليب المعالجة الإحصائية استخدمت بعض الدراسات نماذج ARDL وهذا يتفق مع الدراسة الحالية في حين نجد دراسات أخرى استخدمت نماذج ECM، VECM والانحدار الخطي المتعدد.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى أن الإيرادات الجبائية بشقيها البترولية والعادية ركيزة أساسية في الميزانية العامة للدولة الجزائرية، وتتكون هذه الأخيرة من جميع أنواع الاقتطاعات من ضرائب، رسوم، إتاوات وغرامات التي يدفعها الأشخاص سواء الطبيعيون أو المعنويون، أما الجباية البترولية فهي تتكون من الإتاوة المفروضة من استغلال الثروات العمومية كباطن الأراضي، والضرائب المفروضة على النتيجة المحققة من قبل الشركات البترولية، وكل منهما مصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة، حيث تعد هذه الأخيرة كذلك أداة رئيسية تستخدمها الدولة لتحسين أهداف المجتمع والوصول إلى الازدهار والتطور.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة
في الجزائر خلال الفترة -2022)



تمهيد:

لم يعد الاقتصاد علما مبنيا على عرض النظريات الاقتصادية المختلفة فقط، بل تطور إلى محاولة فهم ورصد سلوك المتغيرات الاقتصادية وضبط اتجاهاتها، ويتم ذلك من خلال استخدام حزمة من الأدوات والأساليب القياسية لبناء نموذج يتلاءم مع الدراسة التي يود الباحث القيام بها، ومن أجل هذا سيتم التعرف على النموذج الذي تقوم على أساسه هذه الدراسة بهدف تحديد العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة وعرض وتحليل أهم النتائج المتوصل إليها ومن هذا المنطلق سيقسم الفصل إلى مبحثين أساسيين على النحو الآتي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

في إطار النمذجة القياسية لموضوع الدراسة لابد من استخدام أدوات وأساليب رياضية وقياسية لدراسة بيانات المتغيرات وتحديد النموذج المتبع الذي يوافق النظرية القياسية لقياس الأثر بين المتغيرات وتحليل المتغيرات وسيتم توضيح ذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة وتحليلها

قبل التطرق للنمذجة القياسية لابد من تقديم متغيرات الدراسة (الإيرادات الجبائية والنفقات العامة) وتحليلها وتوضيح العلاقة فيما بينهم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) لعدم إهمال جانب التحليل الاقتصادي في الدراسة.

أولاً: جمع البيانات وتقديم متغيرات الدراسة

من أجل دراسة أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر، تم استعمال بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 المتمثلة في 33 مشاهدة من المواقع الآتية: الديوان الوطني للإحصاء للفترة (1990-2003) والتقارير السنوية للفترة (2004-2022)، وتمثلت المتغيرات المستعملة في الدراسة فيما يلي:

المتغير التابع: يتمثل في النفقات العامة ويرمز له بالرمز (dg).

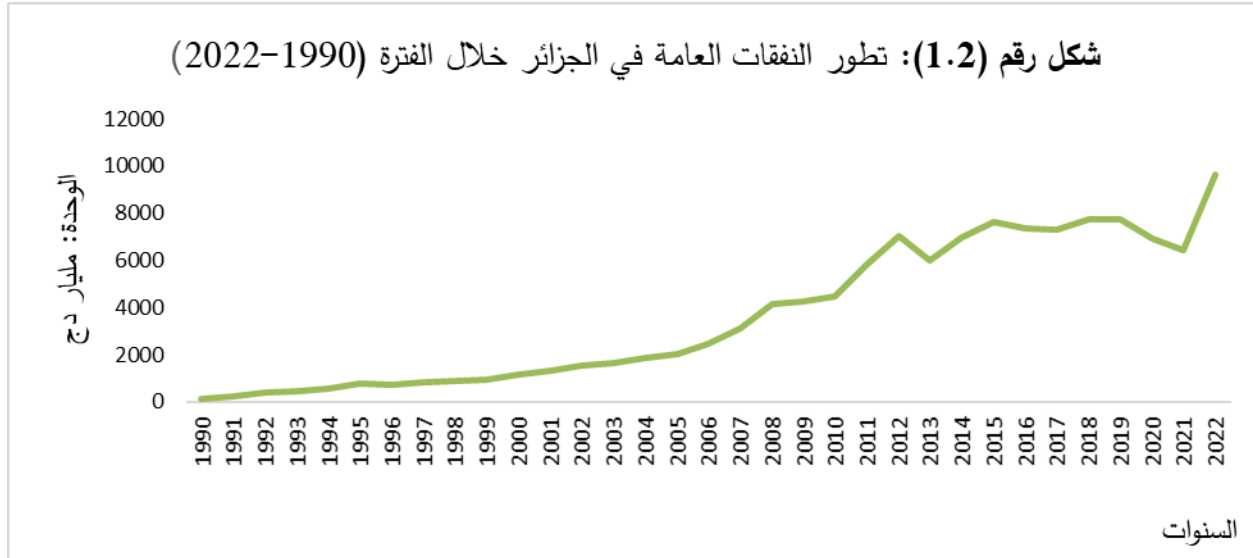
المتغيرات المستقلة: تتمثل في الجباية العادية ويرمز لها بالرمز (Fo)، والجباية البترولية ويرمز لها بالرمز (Fp).

ثانياً: تحليل تطور الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة

سيتم فيما يلي تحليل تطور النفقات العامة والإيرادات الجبائية بشقيها العادية والبترولية ومدى مساهمة كل منهما في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

1. تطور النفقات العامة: يمكن متابعة تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة من خلال الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01)

يتضح من خلال الشكل رقم (1.2) أن النفقات العامة عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى خلال فترة

الدراسة (1990-2022) لكن في مجملها اتجاه تصاعدي وهو الاتجاه المألوف.

حيث يلاحظ في بداية فترة الدراسة (1990-1995) ارتفاع في حجم النفقات العامة لتصل إلى

759,61 مليار دج سنة 1995 بعدما كانت 136,5 مليار دج سنة 1990 أي ارتفعت بمتوسط نسبته

27,65% وذلك راجع لمخلفات زلزال الجزائر العاصمة سنة 1990 حيث نجم عنها الإنفاق على البناء

والتعمير، بالإضافة على الأزمة السياسية الخانقة المتمثلة في العشرية السوداء مما أدى إلى زيادة كبيرة في

الإنفاق الأمني والعسكري. بينما عرفت انخفاض سنة 1996 بقيمة 35,008 مليار دج ما نسبته 4,83%

مقارنة بسنة 1995 وذلك راجع إلى الضغوط المالية التي واجهت الحكومة بسبب تراكم الديون وتزايد العجز

المالي، حيث أدى ذلك إلى ضرورة خفض النفقات العامة لتنظيم المالية العامة. ثم عادت إلى الارتفاع

بمتوسط قيمته 917,06 مليار دج أي ما نسبته 11,26% خلال الفترة (1997-2000) وذلك راجع إلى

تخصيص الحكومة مبالغ كبيرة بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين وتطوير الاقتصاد، ومع بداية

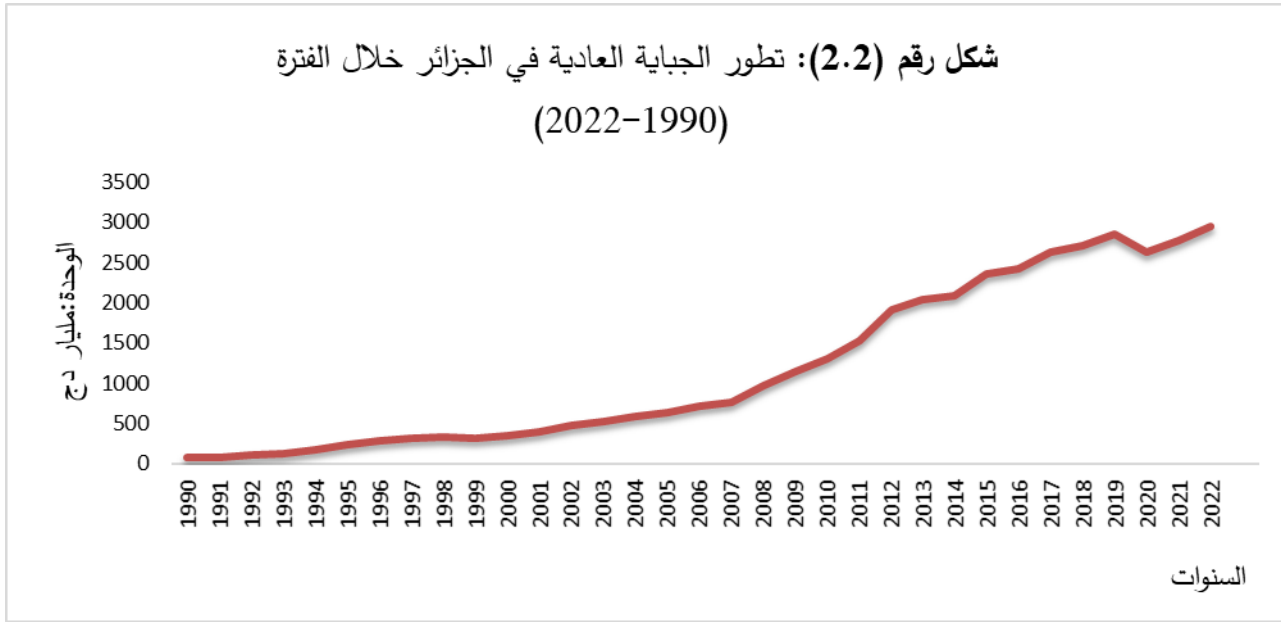
الألفينيات والاستقرار النسبي للبلاد استمرت النفقات العامة في الارتفاع وذلك راجع لمحاولة إعمار البلاد،

حيث يلاحظ خلال الفترة (2000-2019) ارتفاع مستمر للنفقات قدر هذا الارتفاع بمتوسط قيمته

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

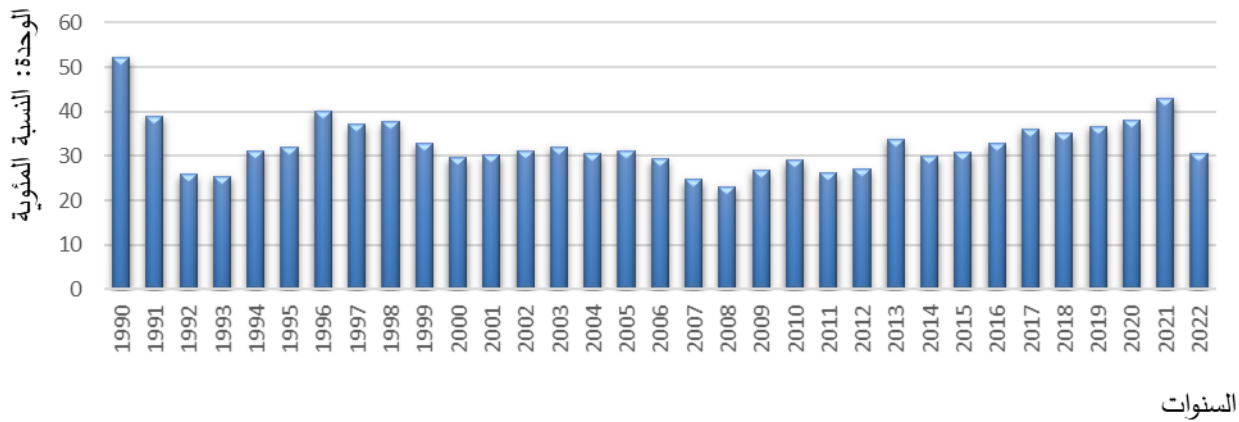
4591,433 مليار دج أي ما نسبته 9,35% وذلك راجع إلى انطلاق مشروع الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو ومشروع التنمية الخماسي. على غرار سنة 2013 التي شهدت انخفاض في النفقات العامة بقيمة 1034 مليار دج بنسبة 17,16% مقارنة بسنة 2012 وذلك راجع إلى انتهاء الدولة من تسوية مخلفات الأجور الناجمة عن الأثر الرجعي، أما سنة (2020-2021) انخفضت النفقات العامة بقيمة 838,4 مليار دج ثم 774,8 مليار دج أي بنسبة انخفاض (12,14% و 7,37%) على التوالي وذلك راجع إلى جائحة كوفيد 19، ثم تعود لنسق الارتفاع سنة 2022 حيث بلغت الذروة التي قدرت ب 9690 مليار دج خلال فترة الدراسة وذلك راجع إلى زيادة الحكومة من استثماراتها.

2. تطور الجبائية العادية ومدى مساهمتها في تغطية النفقات العامة: سيتم توضيح ذلك من خلال إدراج الشكلين الآتيين:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02)

شكل رقم (3.2): نسبة مساهمة الجباية العادية في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02)

يتضح من خلال الشكل رقم (2.2) أن هناك تزايد مستمر في حصيلة الجباية العادية مع بعض الاضطرابات الطفيفة خلال فترة الدراسة (1990-2022).

حيث يلاحظ ارتفاع في حصيلة الجباية العادية خلال الفترة (1990-1998) بمتوسط قيمته 192,97 مليار دج أي ما نسبته 15.07% وهذا راجع إلى قيام الجزائر بإصلاح جذري في نظامها الجبائي الذي شرع سنة 1991 بدأ تطبيقه سنة 1992 والحد من الغش والتهرب الضريبي، بينما عرفت انخفاض سنة 1999 بقيمة 15,06 مليار دج أي ما نسبته 4.78% مقارنة بسنة 1998 وذلك بسبب تراجع النشاط الاقتصادي حيث أدى ذلك إلى انخفاض الجباية العادية، ثم عادت الجباية إلى الارتفاع إلى غاية سنة 2019 أي أن خلال الفترة (2000-2019) عرفت بالمتوسط نسبة تطور 10.26% وذلك راجع إلى الاستثمارات الأجنبية التي ساعدت على زيادة إيرادات الدولة من الضرائب و الرسوم، بينما سنة 2020 عرفت انخفاض بقيمة 218,3 مليار دج مقارنة بسنة 2019 وذلك راجع إلى الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الصحية العالمية المتمثلة في جائحة كوفيد 19 بداية من السداسي الأخير لسنة 2019، أما سنوات (2021-2022) استعادت الجباية العادية نسق الارتفاع حيث قدرت قيمة الارتفاع ب 109,6 مليار دج ثم

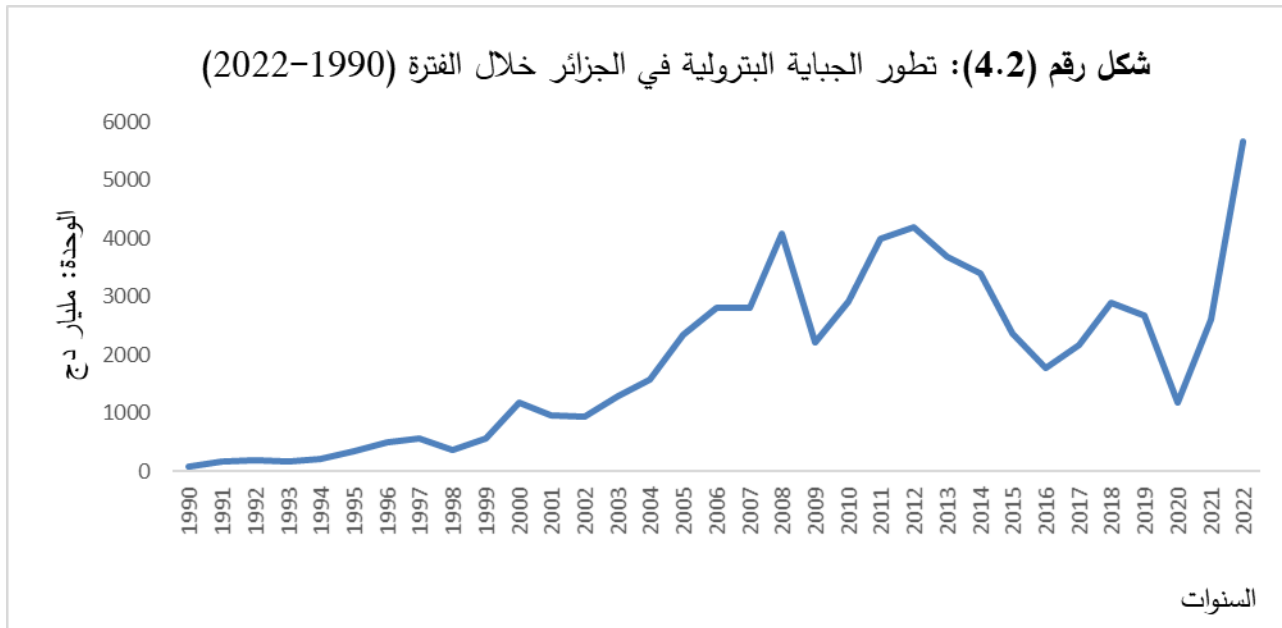
الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

181,4 مليار دج أي بمعدلات نسبتها 4.94% و 6.16% على التوالي وذلك راجع إلى تحسن النشاط الاقتصادي ومواصلة الحكومة في الإصلاحات المتتالية.

وعلى الرغم من التطور المستمر لحصيلة الجباية العادية، وانطلاقاً من معطيات الشكل رقم (3.2) يتضح أن معدل تغطية الجباية العادية للنفقات العامة في متوسط الفترة (1990-2022) بلغ 32,44% وهو ما يعتبر ضعيفاً ودون المستوى المقبول مقارنة بطموحات وأهداف الدولة وذلك يعود للنمو السريع الذي عرفته النفقات العامة وضعف الجباية العادية من جهة ويفسر ذلك بضعف الإدارة الضريبية في التحصيل الضريبي، كثرة التخفيضات والإعفاءات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات، دعم الشباب في إنجاز المشاريع وكذلك تأخر إدخال وتعميم المعلوماتية على كافة المصالح الضريبية.

3. تطور الجباية البترولية ومدى مساهمتها في تمويل النفقات العامة: سيتم توضيح ذلك من خلال إدراج

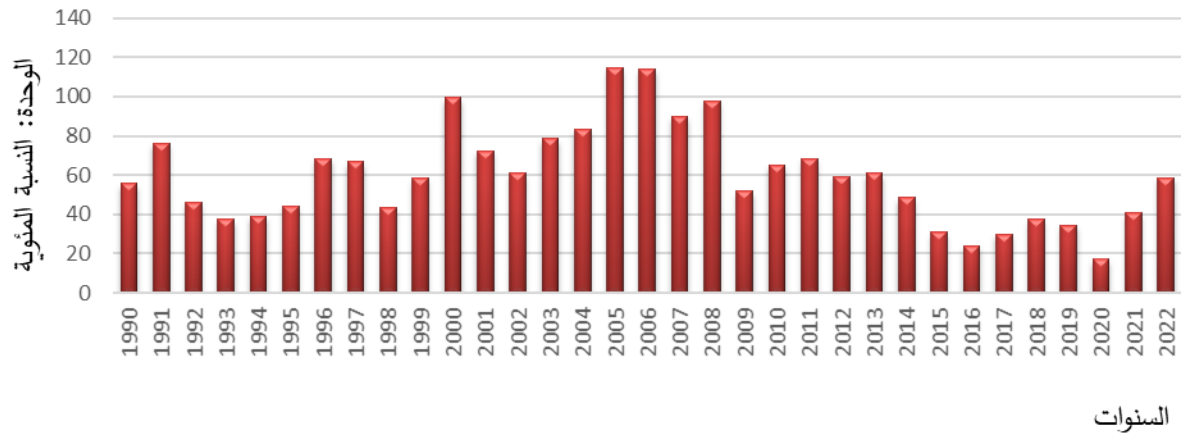
الشكلين الآتيين:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (03)

الفصل الثاني.....دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

شكل رقم (5.2): نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (03)

من خلال الشكل رقم (5.2) يتضح أنه هناك تذبذب في حصيلة الجباية البترولية خلال فترة الدراسة حيث يلاحظ ارتفاع في حصيلة الجباية البترولية سنة 1992 لتصل إلى 193,8 مليار دج بعدما كانت 72,6 مليار دج سنة 1990 أي بمتوسط نسبة تطور 34,73% وذلك راجع إلى حرب الخليج. حيث في أعقابها ارتفعت أسعار النفط عالميا مما أثر إيجابا على حصيلة الجباية البترولية في الجزائر، بينما عرفت انخفاض سنة 1993 بقيمة 32,3 مليار دج أي ما نسبته 8,13% مقارنة بسنة 1992 وذلك راجع إلى ظهور منتجين جدد للنفط مما أدى لزيادة المعروض من النفط وبالتالي انخفاض الأسعار مما أثر سلبا على الجباية البترولية. لتعرف بعد ذلك ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 1997 قدر بمتوسط نسبة تطور 20,61% وذلك يعود إلى ارتفاع أسعار النفط وكذا زيادة إنتاج النفط في الجزائر من خلال اكتشاف حقول نفطية جديدة، وتحسين بيئة الاستثمار مما أدى لجذب الاستثمارات الأجنبية، لتتخفص سنة 1998 بقيمة 186,209 مليار دج أي ما نسبته 49,19% مقارنة بنسبة 1997 وذلك راجع إلى الأزمة الآسيوية التي أدت إلى انخفاض كبير في الطلب على النفط عالميا، أما سنوات (1999-2000) شهدت ارتفاع حيث قدرت قيمة الارتفاع ب 181,565 مليار ثم 613,116 مليار دج أي بمعدلات نمو (32,41% و 52,25%) على التوالي. وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وتزامن هذا مع زيادة إنتاج الجزائر للنفط مما ساهم في زيادة عائدات الجزائر

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

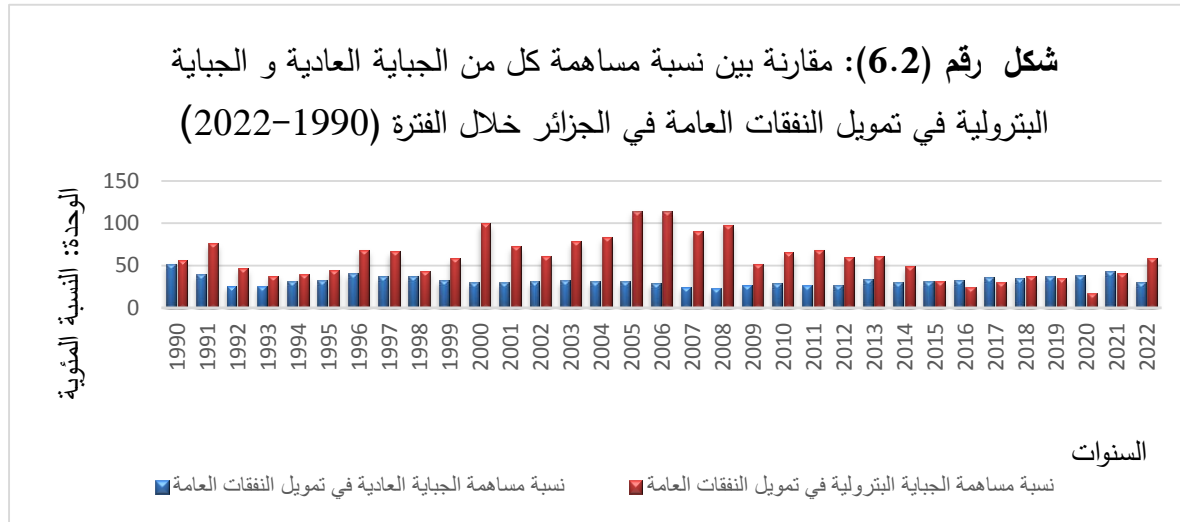
من الصادرات البترولية وبالتالي زيادة الإيرادات الجبائية البترولية، أما سنة 2001 عرفت انخفاض قدر ب 216,848 مليار دج أي ما نسبته 22,67% وذلك راجع إلى الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على النفط مما تسبب في فائض في المعروض وتراجع أسعار البترول وبالتالي انخفاض في الإيرادات البترولية ومن ثم الجباية البترولية، أما خلال الفترة (2002-2008) سجلت ارتفاع بمتوسط قيمته 2262,24 مليار دج أي ما نسبته 17,72% وذلك راجع إلى تحسين نظام الجباية البترولية من خلال سن قوانين جديدة والرقابة على الشركات، أما سنة 2009 انخفضت بقيمة 1875,9 مليار دج، لتستمد بعد ذلك ارتفاع خلال الفترة (2010-2012) بمتوسط قيمته 3683,56 مليار دج أي بنسبة تطور 18,53% وذلك راجع إلى فرض ضرائب جديدة على شركات النفط العاملة في البلاد مما أدى لزيادة الإيرادات الضريبية، ثم عاد الانخفاض من سنة 2013 إلى سنة 2016 ليتدنى إلى 1784,1 مليار دج بعدما كانت 4184 مليار دج سنة 2012 وذلك راجع إلى زيادة النفط عالميا بسبب تقنيات التنقيب الجديدة مثل النفط الصخري مما أدى لانخفاض أسعار النفط وبالتالي أثرت سلبا على حصيلة الجباية البترولية في الجزائر، لتعرف بعد ذلك ارتفاع طفيف سنوات (2017-2018) بقيمة 395,9 مليار دج ثم 710,1 مليار دج أي ما نسبته (18,18% و 24,60%) على التوالي، أما سنوات (2019-2020) انخفضت الجباية البترولية بقيمة 218,6 مليار دج ثم 1476,9 مليار دج على التوالي وذلك راجع إلى انتشار جائحة كوفيد 19 بداية من السادسي الثاني لسنة 2019 التي أدت إلى ركود اقتصادي عالمي مما أدى لانخفاض الطلب على البترول و بالتالي انخفاض أسعار البترول، لتستمد بعد ذلك ارتفاع بلغت حصيلته 5657,7 مليار دج سنة 2022 وهي أعلى قيمة في فترة الدراسة، وذلك راجع لتعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد 19 مما أدى إلى فتح الاقتصاد العالمي الذي نجم عنه زيادة الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع عائدات الجزائر من الصادرات النفطية ومن ثم حصيلة الجباية البترولية.

ومن معطيات الشكل رقم (5.2) يتضح أن نسب مساهمة الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة بلغت في المتوسط ما نسبته 59,81% وهي نسبة مهمة جدا تعكس أهمية الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة وذلك راجع إلى ثراء الجزائر بالموارد البترولية.

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

4. مقارنة بين نسبة مساهمة كل من الجبائية العادية والجبائية البترولية في تمويل النفقات العامة في

الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02) (03)

من خلال الشكل رقم (6.2) يتضح أن نسبة مساهمة كل من الجبائية العادية والجبائية البترولية في تمويل النفقات العامة خلال فترة الدراسة (1990-2022) متفاوتة. والملاحظ أن نسب تغطية الجبائية البترولية فاقت الجبائية العادية خلال الفترة (1990-2014) حيث تراوحت نسب مساهمة الجبائية البترولية خلال هذه الفترة ما بين 38% و 115% أي بمتوسط 68.03% ، في حين تراوحت نسبة مساهمة الجبائية العادية في هذه الفترة ما بين 23% و 52% أي بمتوسط 31.51%، أما خلال الفترة (2015-2021) انخفضت نسبة مساهمة الجبائية البترولية لتفوقها نسبة مساهمة الجبائية العادية في تغطية النفقات حيث تراوحت نسب مساهمة الجبائية العادية خلال هذه الفترة ما بين 30% و 42% أي بمتوسط نسبة مساهمة قدر ب 36.06% في حين تراوحت نسب مساهمة الجبائية البترولية خلال هذه الفترة ما بين 17% و 41% أي بالمتوسط قدرت ب 30.66% وهذا يعكس تأثير انخفاض أسعار النفط على الجبائية البترولية وكذا التحسن الملحوظ في إيرادات الجبائية العادية الناتج عن تبني الجزائر إصلاحات لتحل الجبائية العادية محل الجبائية البترولية أما سنة 2022 عادت الجبائية البترولية تحتل المرتبة الأولى لتمويل النفقات العامة حيث بلغت نسبة

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

مساهمتها 59% في حين الجباية العادية 30% وهذا يدل على أن النظام الجبائي لم يتجاوز بعد ثنائية الاقتصاد النفطي حيث بقيت ميزانية الدولة تعتمد على الإيرادات البترولية.

المطلب الثالث: مبادئ نظرية حول الطريقة المستخدمة في الدراسة

سيتم في هذا المطلب التعرف على الاختبارات الأساسية المستخدمة في الدراسة وتقنية الإحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL كأداة مناسبة لتحليل مضمون الدراسة القياسية وتحقيق أهدافها.

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل الشروع في تقدير النموذج لا بد أولا التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المذكورة سابقا، إذ يعد شرط الاستقرار شرطا أساسيا من أجل الوصول إلى نتائج سليمة وغير زائفة.

تكون سلسلة زمنية ما مستقرة إذا كانت تستوفي الخصائص الثلاث التالية دون نقصان كما يلي:¹

- ثبات المتوسط الحسابي للمتغير خلال الزمن: $E(y_t) = \mu$
- تباين المتغير ثابت عبر الزمن: $VAR(Y_t) = \sigma^2$
- الارتباط البسيط بين y_t و y_{t-h} يعتمد على طول فترة الإبطاء $Lag(h)$ وليس على أي متغير آخر لجميع قيم h .
 $cov(y_t, y_{t+h}) = cov(y_t, y_{t-h}) = \gamma_h$

لقد تعددت طرق الكشف على استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها من بينها الطريقة البيانية كخطوة أولية لكنها غير كافية بل يجب الاعتماد على اختبارات أخرى مثل (DF)، واختبار فيليبس-بيرون (PP)، وأكثرها استخداما اختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

1. اختبار ديكي فولر: عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فولر (DF) سنة 1979 يسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه سواء كانت من النوع العشوائي أو المحدد وتم تطويره في 1981 إلى اختبار ديكي فولر المطور (ADF) ولا بد التفريق بين نوعي هذا الاختبار:

¹ خالد محمد السواعي، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام EViews، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2011، ص 180

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

1.1. اختبار ديكي فولر البسيط: يتم إجراء اختبار (DF) في ظل غياب الارتباط الذاتي للأخطاء ويرتكز

في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها على فرضيتين¹:

H_0 : يوجد جذر الوحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

H_1 : لا يوجد جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

يتم اختبار هذه الفرضيات بعد تقدير النماذج التالية بواسطة المربعات الصغرى:

- النموذج الأول: نموذج (1) AR $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$

- النموذج الثاني: نموذج (1) AR مع ثابت $Y_t = \phi Y_{t-1} + C + \varepsilon_t$

- النموذج الثالث: نموذج (1) AR مع مركبة الاتجاه العام $Y_t = \phi Y_{t-1} + b_t + C + \varepsilon_t$

2.1. اختبار ديكي- فولر المطور: يأخذ اختبار (ADF) بعين الاعتبار إمكانية وجود ارتباط ذاتي بين

الأخطاء ويحمل نفس خصائص اختبار (DF) ولحل مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء يستخدم

الفروقات ذات الفجوات الزمنية ∇Y_{t-j+1} حيث $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$

$\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، إلخ...²

ويتم اختبار استقرارية السلسلة من عدمها تحت الفرضيتين التاليتين³:

H_0 : يوجد جذر الوحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

H_1 : لا يوجد جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة المستخرجة من الجدول الخاص بديكي- فولر، فإذا

كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهذا

يعني أن السلسلة مستقرة.

¹ أحمد بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) - دراسة تحليلية قياسية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص 265.

² محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 210.

³ عبد الرزاق بن هاني، الاقتصاد القياسي (نظرية الانحدار البسيط والمتعدد)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 329-330.

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

2. اختبار فيليبس- بيرون (PP): اقترح فيليبس- بيرون اختبار (PP) سنة 1988 وهو مبني على تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبارات ديكي وفولر، وهذا الاختبار يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وله نفس التوزيعات المحدودة لاختبار (DF) و (ADF). ويتم وفق 4 مراحل¹:

- تقدير المربعات الصغرى العادية الاساسية الثلاثة لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصائيات المرتبطة بها.

- تقدير التباين قصير المدى. $\sigma^2 = \frac{1}{T} + \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}$ يمثل البواقي.

- تقدير المعامل المصحح S_1^2 ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} + \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^1 \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات Newey-I west، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي:

$$l \approx 4 \left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$$

- حساب إحصائية فيليبس بيرون $t_{\hat{\theta}}^* = \sqrt{k} \cdot \frac{(\hat{\theta}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}}{\sqrt{K}}$ مع $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ (والذي

يساوي -1، في الحالة التقاربية asymptotic - عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا ابيض). هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون Mackinno.

ثانيا: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبثثة ARDL

يعد نموذج ARDL من بين النماذج شائعة الاستخدام في الاقتصاد القياسي، وهو النموذج المعتمد

في هذه الدراسة لذا سيتم التطرق إلى مفهومه فيما يلي:

1. تعريف نموذج ARDL: هو نموذج ديناميكي يستعين باختبار الحدود كمقاربة بديلة للتكامل المشترك (في وجود شعاع تكامل واحد . متغير تابع واحد). من فوائده انه يفسر المتغير التابع بناء على القيم السابقة له

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص 212.

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

والقيم السابقة للمتغيرات المستقلة. أو ما تسمى بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) والتي أقترحها هاشم باسران (Pesaran) وآخرون سنة 2001، حيث دمج (Pesaran) نماذج الانحدار الذاتي (regressive Model Auto) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag) لتكوين منهجية ARDL للتكامل المشترك بحيث تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها.¹

حيث جاء هذا النموذج لسد الفجوة التي تعاني منها النماذج المقترحة من طرف (Engle and Granger 1987) و (Johansen 1991)، حيث يتميز هذا النموذج بأنه لا يتطلب ان تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وأنه يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوياتها أو متكاملة من الدرجة الأولى أو خليط من الاثنين، ويعرف على أنه نموذج انحدار يحتوي على القيم المتباطئة للمتغير التابع Y وقيم المتغيرات المستقلة X_i الحالية والمتباطئة وتكون الصيغة الرياضية لنموذج ARDL:²

$$y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \lambda_i y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=1}^q \beta_{ji} x_{j,t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

p: عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع

q: عدد فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة

k: عدد المتغيرات المستقلة

ε_t: المتغير العشوائي

¹ فاطمة محمد علي الصمدي، المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الأمية على الفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، جامعة أبين، اليمن، العدد 04، 2021، ص165.

² عبد الرحيم عوض عبد الرحمان الخالق بسبوني، المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (دراسة تطبيقية)، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد 04، 2022، ص726.

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

يتميز نموذج (ARDL) عن غيره من النماذج المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك كونه متطور

بما يأتي:¹

- يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة التكامل بين المتغيرات سواء كانت بالمستوى أو الفرق الأول؛
- يأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني من أجل الحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار نموذج الاتجاه العام؛
- من خلاله يمكن الحصول على نموذج تصحيح الخطأ باستخدام التحويل الخطي البسيط إذ ان نموذج تصحيح الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج وبذلك فان نموذج ARDL له القدرة على قياس المعلمات في الاجل القصير والطويل في نفس الوقت؛ يعد هذا النموذج من اكثر النماذج اهمية في التطبيق عند تحديده للتكامل المشترك ولا سيما في العينات الصغيرة.

2. اختبار التكامل المشترك: لاختبار التكامل المشترك بوجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير

التابع والمتغيرات المستقلة يستخدم اختبار الحدود (Bounds Test) باتباع الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد والذي يأخذ الصيغة التالية:²

$$\Delta y_t = \alpha_{00} \sum_{i=1}^n \alpha_{0i} \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{1i} \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^n \alpha_{2i} \Delta x_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^n \alpha_{ki} \Delta x_{kt-i} \\ + \lambda_0 y_{t-1} + \lambda_1 x_{1t-1} + \lambda_2 x_{2t-1} + \dots + \lambda_k x_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

k: عدد المتغيرات المستقلة.

λ : معلمة تصحيح الخطأ.

($\alpha_{0i}, \alpha_{1i}, \alpha_{2i}, \dots, \alpha_{ki}$): معلمات المتغيرات المفسرة في الأجل القصير.

- الخطوة الثانية: تتمثل في اختبار المعنوية الاجمالية لمعاملات المتغيرات المبطنة بواسطة اختبار F.

¹ عمار عبد الهادي شلال وآخرون، استخدام نموذج ARDL لتحديد العلاقة بين مؤشر السوق المالي وسعر الصرف الدينار العراقي

للمدة (2007-2017)، مجلة كلية المعارف، جامعة الأنبار، العدد 01، 2019، ص 718

² حسين عمري، متطلبات توزيع تطبيق الإحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الخطي ARDL وغير الخطي NARDL في اختبار

التكامل المشترك، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، جامعة ألكلي محند أولحاج، العدد 06، 2021، ص 68

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

- الخطوة الثالثة: اختبار فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يعني غياب علاقة توازنية في المدى الطويل، مقابل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك في أجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج، تتم مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية والمحسوبة من قبل Pearason وهناك قيمتين جدوليتين لإحصائية F ، لأنه يمتلك توزيع غير معياري، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الأصلية، وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمتها، ويكون الاستنتاج وفق الحالات الآتية: ¹

$$\begin{cases} H_0: \vartheta_0 = \vartheta_1 = \dots = \vartheta_k & \text{لا يوجد تكامل مشترك} \\ H_0: \vartheta_0 \neq \vartheta_1 \neq \dots \neq \vartheta_k & \text{يوجد تكامل مشترك} \end{cases}$$

- إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية فسوف يتم رفض فرضية عدم مما يعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة F الجدولية فيتم قبول فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- أما إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى لقيم F الجدولية فإن النتيجة عدم امكانية تحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.
- في حالة وجود تكامل مشترك يتم تقدير معادلة الأجل الطويل، ويمكن اشتقاق معاملات الأجل الطويل وفق الطريقة التالية: ²

$$\vartheta_0, \vartheta_1, \vartheta_2, \dots, \vartheta_k = -\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0}\right), -\left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0}\right), -\left(\frac{\lambda_2}{\lambda_0}\right), \dots, -\left(\frac{\lambda_k}{\lambda_0}\right)$$

ومنه يمكن صياغة نموذج الاجل الطويل كالاتي:

$$y_t = \vartheta_0 + \vartheta_1 x_{1t} + \vartheta_2 x_{2t} + \dots + \vartheta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

¹ عمار عبد الهادي الشلال، نفس المرجع السابق، ص 719

² حسين عماري، نفس المرجع السابق، ص 68.

بعد تقدير النموذج وتفسيره اقتصادياً وإحصائياً لا بد من اختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وقدرته على تمثيل الظاهرة الاقتصادية المدروسة، ومن أجل اختبار صلاحية النموذج سيتم استخدام الاختبارات الآتية.

1. اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج ومدى صلاحيته: تتمثل هذه الاختبارات فيما يلي:

1.1. اختبارات الاستقرار الهيكلي: تمثل اختبارات الاستقرار الهيكلي أحد الاختبارات البعدية المهمة للتحقق من استقرار المعاملات في المدى القصير والطويل وذلك من خلال اختبارات المجموع التراكمي للبواقي (COSUM) واختبارات المجموع التراكمي لمربعات البواقي (COSUMsq) التي اقترحها (Brown et al(1975)، حيث إذا تجاوز المجموع التراكمي 5% من الخطوط الحرجة فذلك يعني أن المعلمات غير مستقرة، ويتم التحقق من أهمية الانحراف عن خط القيمة المتوسط بواسطة خطوط حرجة متوازية حول القيمة المتوسطة، إذا مر الخط خارج الحدود فهذا مؤشر على عدم استقرار المعاملات الانحدار، إذ بقيت مخططات إحصائيات هذه الاختبارات ضمن الحدود الحرجة 5% فيعني أن المعلمات مستقرة ولا تعاني من كسر هيكل في المجموع التراكمي خلال فترة الدراسة.¹

2.1. Ramsey RESET: Regression Error Specification Test): يركز اختبار Ramsey، والذي

يسمى أيضاً اختبار RESET (اختبار مواصفات خطأ الانحدار)، على مدى ملاءمة الشكل الوظيفي للنموذج، المتمثلة في:²

- علاقة وظيفية غير مناسبة (الانتقال إلى اللوغاريتمات، والدوال العكسية، وما إلى ذلك) بين المتغير المراد شرحه والمتغيرات التوضيحية؛
- عدم وجود متغير تفسيري في النموذج؛
- العلاقة الارتباطية بين المتغير التفسيري ومصطلح الخطأ.

¹ Bashier Abdulrazak, Ahmed Al Rajhi, "The Validity of Environmental Kuznets Curve Hypothesis in the Kingdom of Saudi Arabia: ARDL Bounds testing Approach to Cointegration", international Review of Management and Business Research, volume 05, Numéro 04, December 2016, 14, P P (1450-1464).

² Regis Bourbonnais, **Econométrie (Manuel et exercices corrigés)**, 9 Edition, Dunod, paris, 2015

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

بدلاً من تقدير المواصفات البديلة (على سبيل المثال الخطية أو غير الخطية)، يتعلق الاختبار بأهمية معامل أو معاملات المعادلة الوسيطة التي تظهر فيها السلسلة المراد شرحها معدلة ومرفوعة للأس 2، 3، 4... يتم إجراء اختبار RESET على ثلاث مراحل:

- تقدير OLS للنموذج الأولي وحساب السلسلة المعدلة:

$$\hat{y}_T = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 x_1 + \hat{a}_2 x_2 + \dots + \hat{a}_k x_k$$

- تقدير OLS للمعادلة المتوسطة:

$$y_t = b_0 + b_1 x_1 + b_2 x_2 + \dots + b_k x_k + \phi_2 \hat{y}_t^2 + \phi_3 \hat{y}_t^3 + \dots + \phi_h \hat{y}_t^h + \mu_t$$

- اختبار فرضية $H_0 : \phi_2 = \phi_3 = \dots = \phi_h = 0$ عن طريق اختبار فيشر الكلاسيكي لمجموعة فرعية من المعاملات (أو إذا كانت $h = 2$ ، عن طريق اختبار الطالب على المعامل الفردي، $H_0 : \phi_2 = 0$) إذا تم قبول فرضية H_0 يكون النموذج خطياً ولا توجد مشكلة في المواصفات.

2. اختبارات التشخيص: وتتمثل فيما يلي:

1.2 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يعتبر الارتباط الذاتي للأخطاء أحد المشاكل القياسية حيث تكون التباينات المشتركة بين الأخطاء لا تساوي الصفر حيث $Cov(U_t, U_{t-s}) \neq 0$ ويترتب على وجود هذه المشكلة عدم الدقة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند تقدير النموذج، ومن بين اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء اختبار Durbin-Watson، واختبار Godfrey-Breuch. ينشأ الارتباط الذاتي نتيجة لعدة أسباب منها:¹

- همال بعض المتغيرات التفسيرية في النموذج المراد تقديره؛
- الاثار الممتدة لبيانات السلاسل الزمنية؛
- الصياغة الرياضية الخاطئة للنموذج؛
- معالجة البيانات.

¹ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون سنة النشر، ص 189.

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

2.2 اختبار مشكلة عدم ثبات التباين: يطلق عليه Heteroscedasticity، ولقد تعددت اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين من بينها اختبار ARCH-LM الذي يسمح بنمذجة المتغيرات المالية ويعتمد هذا الإخبار على مضاعف لاغرانج LM ويتم وفق خطوات كالتالي:¹

- تقدير النموذج العام $Y = X\beta + \varepsilon$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي $\hat{\varepsilon}_t^2$.

- تقدير المعادلة التالية: $\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \dots + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \mu_t$ مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 . نفقد في هذه الحالة q مشاهدة.

- فرضية التباين الشرطي للأخطاء H_0 التي ينبغي إختبارها هي: $H_0: \theta_0 = \theta_1 = \dots = \theta_q = 0$ إحصائية مضاعف لاغرانج $LM = (n - q) * R^2$ تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية q . إذا كان $(n - q) * R^2$ أكبر من $X^2(q)$ (القيمة الحرجة لتوزيع X^2 بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة ARCH يختلف معنويا عن الصفر فإن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

3.2 اختبار التوزيع الطبيعي: يستخدم اختبار Jarque-Berra الذي يعتمد على معيار الالتواء Skewness ومعيار التفلطح Kurtosis تحت الفرضيات التالية:²

H_0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1 : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يتبع هذا الاختبار جدول كاي تربيع حيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة (5.99)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ($JB > 5.99$) يتم قبول الفرضية القائلة أن البواقي تتبع التوزيع طبيعي.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

سيتم في هذا المبحث القيام بالدراسة القياسية باستخدام الأدوات القياسية والإحصائية التي ذكرت سابقا وعرض مختلف النتائج المتوصل إليها للإجابة على إشكالية الدراسة والتوصل للهدف المنشود.

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص 116.

² Hashem Pesaran, *Time Series and panel Data Econometrics*, Published in the United States of America by Oxford University, 2015, p 75.

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى عرض نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة لقياس أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة وفحص نتائج التقدير بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

أولاً: الاختبارات القبلية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة ARDL:

تتمثل فيما يلي:

1. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة: سيتم توضيحها من خلال إدراج الجدول والشكل الآتيين:

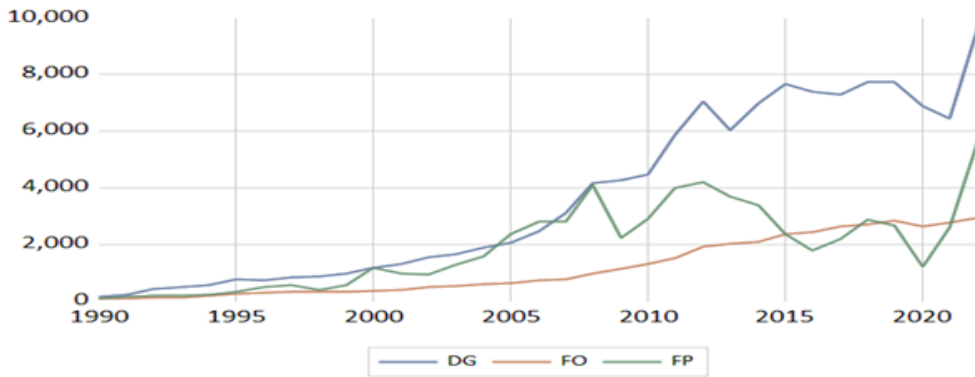
جدول رقم (1.2): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

DG	FO	FP	
3660.569	1175.023	1904.406	المتوسط
2453.000	720.8000	1781.100	الوسيط
9660.000	2943.200	5657.700	أعلى قيمة
136.5000	71.10000	76.20000	أدنى قيمة
2994.071	1014.826	1456.458	الانحراف المعياري
3.474032	4.009497	1.936298	جاك بيررا
0.176045	0.134694	0.379785	الاحتمال
120798.8	38775.77	62845.39	المجموع
33	33	33	عدد المشاهدات

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (04).

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

شكل رقم (7.2): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

يوضح الجدول رقم (1.2) مختلف الإحصاءات الوصفية لـ 33 مشاهدة لكل من المتغير التابع المتمثل في النفقات العامة والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الجبائية العادية والجبائية البترولية، كما يظهر الشكل رقم (7.2) أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاثة ليست مستقرة عند المستوى وأنها تحتوي على مركبة الاتجاه العام وهذا ما سوف نتأكد منه من خلال اختبارات جذر الوحدة.

2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: تم الاعتماد على إختبار فليبس بيرون (PP) للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، حيث يستخدم نموذج ARDL إذا كانت بعض المتغيرات مستقرة في المستوى أو متكاملة من الدرجة صفر والبعض الآخر مستقرة في الفرق الأول أو متكاملة من الدرجة الأولى، سيتم توضيح ذلك من خلال إدراج الجدولين الآتيين:

جدول رقم (2.2): اختبار جذر الوحدة عند المستوى

اختبار فليبس بيرون PP			
المتغيرات	ثابت	ثابت واتجاه عام	دون ثابت واتجاه عام
DG	0.7879 (0.9922)	-2.3946 (0.3752)	2.5502 (0.9965)
FO	1.1001 (0.9966)	-1.7240 (0.7170)	3.2862 (0.9995)
FP	-0.6552 (0.8440)	-2.4580 (0.3452)	0.7278 (0.8670)

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (01-05)

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

يتضح من خلال الجدول رقم (2.2) أن جميع القيم الإحصائية لإحصائية t أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وذلك حسب إختبار (PP) وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة ومنه فإن جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى.

جدول رقم (3.2): اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول

اختبار فيليبس بيرون PP			
المتغيرات	ثابت	ثابت واتجاه عام	دون ثابت واتجاه عام
d(DG)	-3.9588 (0.0048)	-3.8253 (0.0285)	-3.3559 (0.0015)
d(FO)	-4.2501 (0.0023)	-4.6597 (0.0041)	-2.5364 (0.0130)
d(FP)	-3.5044 (0.0146)	-3.5876 (0.0438)	-3.5620 (0.0008)

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (05-02).

يتضح من خلال الجدول رقم (3.2) انه بعد إدخال الفرق الأول على السلاسل الزمنية تظهر القيم الاحتمالية لاحصائية t معنوية أي أقل من مستوى معنوية 0.05 وذلك حسب اختبار (PP)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة. ومنه أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول وهذا ما يمكننا من استخدام منهجية (ARDL) لأن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

3. تحديد فترة الإبطاء المثلى: قبل التطرق لتقدير نموذج ARDL يجب تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج، وذلك بالاستعانة ببرنامج EViews 13 وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول والشكل التاليين:

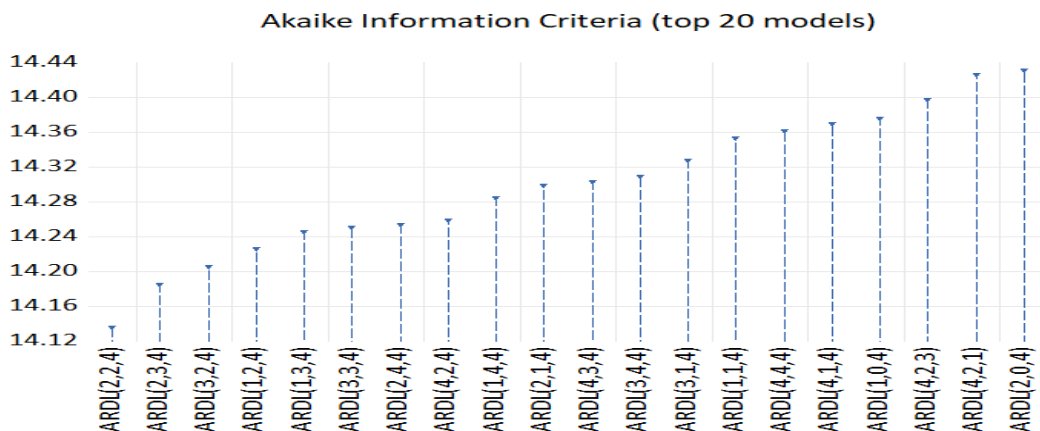
جدول رقم (4.2): نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL

رقم النموذج	معيار log l	معيار AIC	معيار BIC	معيار HQ	الابطاءات
61	-193.960	14.1351	14.6538	14.2976	ARDL(2,2,4)
56	-193.647	14.1844	14.7502	14.3616	ARDL(2,3,4)
36	-193.960	14.2041	14.7699	14.3813	ARDL(3,2,4)
86	-193.258	14.2247	14.6962	14.3723	ARDL(1,2,4)
81	-193.549	14.2448	14.7634	14.4072	ARDL(1,3,4)

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (06).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4.2) أن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية (ARDL) هو من الرتبة (2,2,4) وذلك حسب اقل قيم لجميع المعايير المستخدمة، وهذا ما يؤكد الشكل رقم (8.2) بالاعتماد على معيار Akaike حيث يوضح اقل قيمة مقابلة لفترة الإبطاء ARDL (2,2,4).

شكل رقم (8.2): نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى لنموذج (ARDL)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews13

4. نتائج اختبار الحدود Bounds test

جدول رقم (5.2): نتائج اختبار Bounds test

الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	مستوى معنوية	قيمة إحصائية F
6.265	5.155	1%	16.386442
4.428	3.538	5%	
3.695	2.915	10%	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (07).

يتضح من نتائج الجدول رقم (5.2) أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر بلغت (16.3864) وهي أكبر من جميع القيم الحرجة لمستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) للحد الأعلى وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النفقات العامة والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

ثانيا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL:

سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

جدول رقم (6.2): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

القيمة الاحتمالية	إحصائية t	الانحراف المعياري	المعلمات	المتغيرات	
0.0000	-8.7447	0.2304	-2.0151	COINTEQ*	معلمات الأجل القصير
0.0420	2.1650	0.1693	0.3666	D(DG(-1))	
0.0000	6.5121	0.5026	3.2732	D(FO)	
0.0004	4.1701	0.4337	1.8089	D(FO(-1))	
0.2466	1.1918	0.0699	0.0833	D(FP)	
0.0001	-4.7913	0.1560	-0.7476	D(FP(-1))	
0.0000	-6.4770	0.1052	-0.6815	D(FP(-2))	
0.0001	-4.7783	0.0891	-0.4259	D(FP(-3))	معلمات الأجل الطويل
0.0000	30.853	0.0724	2.2349	FO(-1)	
0.0000	6.8302	0.0807	0.5518	FP(-1)	
0.0896	-1.7631	46.598	-82.158	C	
CE = DG(-1)-[2.234954*FO(-1)+0.551845*FP(-1)-82.158784]					
R ² =0.9341		F=25.554 Prob (0.0000)		كفاءة النموذج	

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الملحق رقم (10-09-08)

1. نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

يتضح جليا من خلال نتائج الجدول رقم (6.2) إلى وجود علاقة طردية معنوية بين النفقات العامة والجبائية العادية، بينما تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية غير معنوية بين النفقات العامة والجبائية البترولية، وهذا يعني أن الجبائية البترولية لا تؤثر على النفقات العامة في الأجل القصير.

كما تبين نتائج الجدول (6.2) أن معلمة تصحيح الخطأ بلغت (-2.015152) وهي مقدار سالب ومعنوية لأن قيمتها الاحتمالية بلغت (0.0000)، وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل مع إمكانية تصحيح أخطاء الأجل القصير للعودة الى الوضع التوازني في الأجل الطويل. مما يعني أن اختلال التوازن بين العلاقة في الأجل القصير والعلاقة في الأجل الطويل يصحح كل ستة أشهر.

2. نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل:

تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل والجدول رقم (6.2) يوضح ذلك، حيث أن نتائج التقدير المتحصل عليها تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أي جاءت موافقة لتوقعات النظرية الاقتصادية، يتبين ذلك من خلال العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط بين النفقات العامة وكل من الجبائية العادية والجبائية البترولية. ما يؤكد هذه المعنوية هو القيم الاحتمالية لمعلمات المتغيرين والتي

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية 5%، أما العلاقة الطردية فنتضح من خلال أن كل زيادة في الجبائية العادية ب 1% تقابلها زيادة بنسبة 2.235% في النفقات العامة، وكذلك كل زيادة في الجبائية البترولية بنسبة 1% تؤدي الى الزيادة في النفقات العامة بنسبة 0.55%.

3. اختبار كفاءة النموذج المقدر:

من خلال الجدول رقم (6.2) تشير نتيجة إحصائية فيشر والتي بلغت 25.554 وهي كبيرة إلى أن النموذج الكلي معنوي، وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية للإحصائية والتي قدرت ب 0.0000 وهي أقل من مستوى جميع مستويات المعنوية وهذا يدل على درجة معنوية عالية للنموذج.

أما بالنسبة للقدرة التفسيرية والمعبر عنها بمعامل التحديد R^2 الذي بلغ 0.9341 وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة في كل من الجبائية العادية والجبائية البترولية تفسر النفقات العامة (المتغير التابع) بنسبة 93.41% والنسبة الباقية تعود لمتغيرات أخرى لم يتم ادراجها في النموذج.

ثالثا: الاختبارات البعدية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL

تتمثل فيما يلي:

1. تقييم النموذج المقدر قياسيا:

للتأكد من جودة وصلاحيه النموذج المقدر المستخدم في قياس أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة وخلوه من المشاكل القياسية تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية تمثلت فيما يلي:

جدول رقم (7.2): اختبارات مشاكل القياس للنموذج المقدر

الاختبار	قيمة إحصائية	القيمة الاحتمالية
Heteroskedasticity Test ARCH	0.084033	0.7742
Breuch Godfrey LM Test	1.326308	0.2931
Jarque-Bera	0.169336	0.9188

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (12)

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال الجدول رقم (7.2) يظهر أن نموذج (ARDL) خالي من مشكل الارتباط الذاتي لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (Breuch Godfrey LM Test) بلغت 0.2931 وهي اكبر من

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- اختبار عدم ثبات التباين: لفحص مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء تم الاعتماد على اختبار (Heteroskedasticity Test ARCH) والذي يبين ان قيمة الاختبار قدرت بـ 0.084 بقيمة احتمالية بلغت 0.7742 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على ثبات تباين الأخطاء حسب ما تنص عليه فرضية العدم للاختبار.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يتضح من اختبار (Jarque-Bera) أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) بلغت 0.9188 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، ومن ثم تم قبول الفرض العدمي الذي يدل على ان البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

2. اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي:

يمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (8.2): نتائج اختبار Ramsey RESET Test

إحصائية فيشر F	القيمة الاحتمالية
2.3853	0.1099

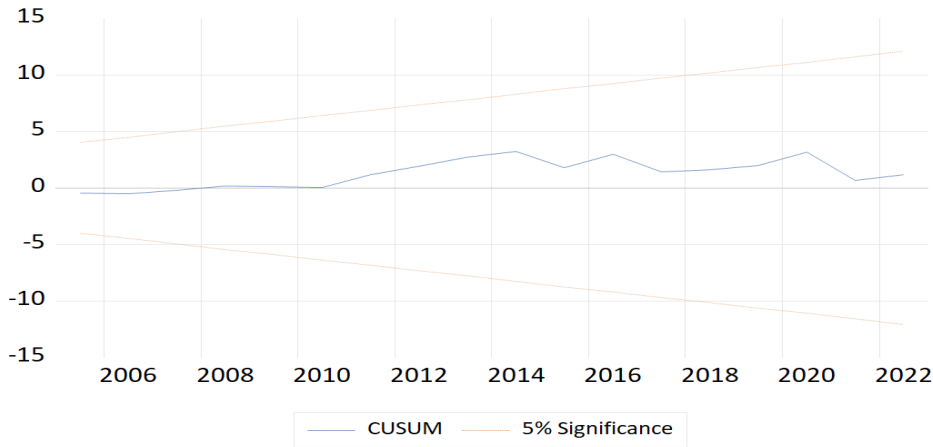
المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم (11)

يتبين من نتائج الجدول رقم (8.2) أن اختبار (Ramsey RESET Test) الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي يشير الى صلاحية وملائمة النموذج لان القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر بلغت 0.1099 وهي أكبر من جميع مستويات المعنوية.

3. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج:

يمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (9.2): نتائج اختبار CUSUM



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews13

من أجل التأكد من خلو المعلمات المقدرة من أي تغيرات هيكلية بواسطة نموذج ARDL تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي، وأسفرت نتائج الاختبار على الاستقرار الهيكلي لمعلمات المقدرة كما هو موضح في الشكل رقم (9.2) حيث أن التمثيل البياني لاختبار CUSUM يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع سيتم مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المدرجة سابقا في الجانب النظري على ضوء نتائج التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة ونتائج الدراسة القياسية كما يلي:

• **نتائج التحليل الاقتصادي:** من خلال عرض تطور متغيرات الدراسة تبين أن للإيرادات الجبائية مكانة هامة في الاقتصاد الوطني كونها الممول الرئيسي للنفقات العامة، لكن التمويل قائم بالدرجة الأولى على الجباية البترولية وذلك راجع إلى توفر احتياطات ضخمة من النفط، وضعف آليات التحصيل الضريبي في القطاعات الأخرى، وكون هذا المورد معرض للتذبذب بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية تبنت الجزائر إصلاحات لتحل الجباية العادية محل الجباية البترولية ونتج عنها تحسن في حصيللة الجباية العادية في السنوات الأخيرة لكن النظام الجبائي لم يتغلب بعد على إشكالية ثنائية الاقتصاد النفطي وغير النفطي، وظلت

الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

الجبائية البترولية التي تهيمن في تغطية النفقات العامة، وبالمقارنة مع الدراسات السابقة نجد أن أغلب الدراسات لم تتطرق على التحليل الاقتصادي بل ركزت على نتائج الدراسة القياسية.

• **نتائج التحليل القياسي:** بعد نمذجة العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في شكل نموذج قياسي

باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع توصلت الدراسة لعدة نتائج:

- ظهرت نتائج اختبار الاستقرار أن جميع السلاسل في النموذج غير مستقرة في المستوى ثم استقرت جميع السلاسل في الفرق الأول وهذا يتفق مع أغلب الدراسات السابقة باستثناء دراسة (الناصر بوطيب-عمر غزاري، سماحية بن طالب- أبو بكر بن العايب)، والتي كانت درجات الاستقرار بين المستوى والفرق الأول.

- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه توجد علاقة تكامل مشترك وفق اختبار الحدود Bound test وهذا يتفق مع دراسة (الناصر بوطيب-عمر غزاري، محمد أمين قمبروز- مصباح حراق، سماحية بن طالب- أبو بكر بن العايب، Chaib wafa ep Abdallahoui) في حين دراسة (عبد الوحيد صرارمة- عبد الحميد قجاتي، رشيد سباح-شعيب بغداد، حميد عزري، Samir cherakrak Sofiane maachi, and others) توصلوا لوجود علاقة تكامل مشترك وفق اختبار Johansn أما باقي الدراسات اعتمدت على نماذج الانحدار المتعدد.

- أظهرت نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير: وجود علاقة طردية معنوية بين النفقات العامة والجبائية العادية أي أن الجبائية العادية تؤثر على النفقات العامة في الأجل القصير أما بالنسبة للجبائية البترولية فتوجد علاقة طردية غير معنوية أي أن الجبائية البترولية ليس لها تأثير على النفقات العامة في المدى القصير والسبب يعود لكون الجبائية البترولية تفرض على الشركات البترولية الأجنبية التي قد تعمر طويلا والتي تمنح لها الجزائر امتيازات في السنوات الأولى بداية المشروع ، وهذا يتوافق مع دراسة (الناصر بوطيب -عمر غزاري).

- أظهرت نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل: وجود علاقة ديناميكية طويلة الأجل بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة أي أن كل زيادة في الجبائية العادية يقابلها زيادة في النفقات العامة وكل زيادة في الجبائية البترولية يقابلها زيادة في النفقات العامة بنسب مختلفة وهذا يتوافق مع دراسة (نظيرة قلادي -محمد الأمين وليد طالب، الناصر بوطيب-عمر غزاري).

- أظهرت نتائج الاستقرار الهيكلي ومدى صلاحية النموذج: أن النموذج مستقر هيكليا وصالح حسب اختبار COSUM واختبار Ramsey reset test وهذا ما يتوافق مع دراسة (نظيرة قلادي- محمد

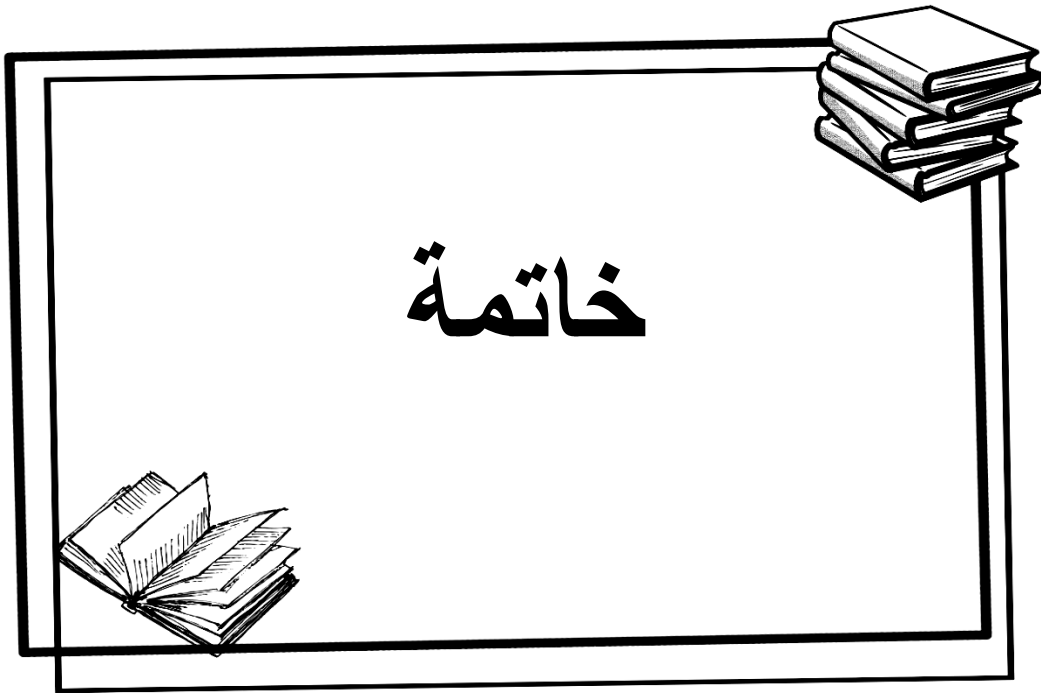
الفصل الثاني..... دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر

الأمين وليد طالب) في حين دراسة (Chaib wafa ep abdalahoui) تطرقت لاختبار COSUM و COSUM of square وأظهرت نتائج دراستها كذلك أن النموذج مستقر، أما دراسة (سماحية بن طالب - أبو بكر بن العايب) لم يتطرقوا لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

- تبيين نتائج الدراسة أن النموذج مستقر ولا يعاني من المشاكل القياسية وهذا ما توصلت إليه معظم الدراسات السابقة التي تطرقت إلى اختبارات مشاكل القياس (الارتباط الذاتي للأخطاء، عدم تجانس التباين، التوزيع الطبيعي).

خلاصة الفصل

كحوصلة لهذا الفصل ومن خلال تحليل تطور متغيرات الدراسة تم التوصل إلى أن المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة هي الجباية البترولية باستثناء الفترة (2015-2021) التي شهدت تصدر الجباية العادية لقائمة الموارد التمويلية في المتوسط بنسبة 36.06% بسبب انخفاض أسعار النفط وكذا التحسن الملحوظ في إيرادات الجباية العادية الناتج عن تبني الجزائر إصلاحات لتحل الجباية العادية محل الجباية البترولية، كما بينت نتائج الدراسة القياسية في الأجل القصير وجود علاقة طردية بين الجباية العادية والنفقات العامة في حين غياب العلاقة بين الجباية البترولية والنفقات العامة، أما في الأجل الطويل وجود علاقة طردية تربط بين كل من الجباية العادية والجباية البترولية مع النفقات العامة.



خاتمة:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على تقييم أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، حيث تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الإيرادات الجبائية بنوعيتها (الجبائية العادية والجبائية البترولية) لها دور محوري في المالية العامة كونها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، كما تبين أهمية النفقات العامة كأداة رئيسية لتحقيق أهداف المجتمع ودفع عجلة التنمية نحو الازدهار والتطور.

أولاً: النتائج واختبار الفرضيات

بعد دراسة الموضوع تم التوصل إلى جملة من النتائج أبرزها ما يلي:

- تعتبر كل من الإيرادات الجبائية والنفقات العامة من أهم الوسائل التي تستعملها الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها؛
- ضعف نسبة مساهمة الجبائية العادية في تغطية النفقات العامة حيث قدرت في المتوسط 32.44% خلال الفترة المدروسة، على الرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر لإحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن الجبائية العادية تساهم بنسبة ضئيلة في تغطية النفقات العامة مقارنة بالجبائية البترولية؛
- بالتفصيل في مساهمة كل من الجبائية العادية والجبائية البترولية في تمويل النفقات العام تبين ما يلي:

- ✓ (1990-2014): فاقت نسبة مساهمة الجبائية البترولية حيث بلغت نسبة 68.03%؛
- ✓ (2015-2021): تتقارب نسب المساهمة لصالح الجبائية العادية حيث بلغت 36.06% في حين سجلت الجبائية البترولية ما نسبته 30.66% الأمر الذي يفسر بانخفاض أسعار البترول؛
- ✓ 2022: تصدر الجبائية البترولية للمرتبة الأولى من جديد في تمويل النفقات العامة بنسبة بلغت 59% مما يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من الخروج من دائرة الاعتماد على الإيرادات البترولية ومن ثم الجبائية البترولية؛

خاتمة

- أظهرت نتائج اختبار الاستقرار (PP) أن جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى ثم استقرت جميع السلاسل عند الفرق الأول؛
- بينت نتائج اختبار فترة الإبطاء للنموذج أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج (2.2.4) ARDL؛
- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه توجد علاقة تكامل مشترك وفق إختبار الحدود Bound test وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر؛
- وجود علاقة طردية معنوية بين النفقات العامة والجبائية العادية أي أن الجبائية العادية تؤثر على النفقات العامة في الأجل القصير؛
- وجود علاقة طردية غير معنوية بين الجبائية البترولية والنفقات العامة أي أن الجبائية البترولية ليس لها تأثير على النفقات العامة في المدى القصير والسبب يعود لكون الجبائية البترولية تفرض على الشركات البترولية الأجنبية التي قد تعمر طويلا والتي تمنح لها الجزائر امتيازات في السنوات الأولى بداية المشروع.
- وجود علاقة ديناميكية طويلة الأجل بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة حيث أن كل زيادة في الجبائية العادية بنسبة 1% يقابلها زيادة في النفقات العامة بنسبة 2.235% وكل زيادة في الجبائية البترولية بنسبة 1% يقابلها زيادة في النفقات العامة بنسبة 0.55%. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة طردية بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة على المدى الطويل؛
- أظهرت نتائج الاستقرار الهيكلي للنموذج ومدى صلاحيته أن النموذج مستقر هيكليا وصالح حسب اختبار COSUM واختبار Ramsey reset test؛
- بينت نتائج الدراسة أن النموذج مستقر ولا يعاني من المشاكل القياسية (الارتباط الذاتي للأخطاء، عدم تجانس التباين، التوزيع الطبيعي)؛

ثانيا: الاقتراحات

بناء على ما جاء في النتائج المتوصل إليها تم تقديم بعض الاقتراحات المتمثلة في النقاط التالية:

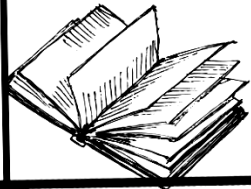
خاتمة

- إدخال وتعميم المعلوماتية على كافة المصالح الضريبية للزيادة من التحصيل الضريبي وتحسين كفاءة الجباية؛
- السعي وراء إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛
- تعزيز قدرات الإدارة الضريبية من خلال تزويدها بتقنيات حديثة للحد من فرص التهرب الضريبي؛
- تعزيز الوعي الضريبي لتتقيد دافعي الضرائب بحقوقهم والتزاماتهم؛
- مكافحة الفساد والهدر في الإنفاق الحكومي.
- استخدام blockchain لتحسين الشفافية في النظام الضريبي الجزائري.

ثالثا: الآفاق البحثية

- بعد دراسة أثر الإيرادات الجبائية على النفقات العامة سيتم اقتراح بعض المواضيع التي لها صلة بالدراسة الحالية وتكون انطلاقة لدراسات جديدة منها:
- أثر استخدام التكنولوجيا الحديثة على كفاءة التحصيل الجبائي في الجزائر.
 - دراسة قياسية لأثر التغيرات الديموغرافية على النفقات العامة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس.
 - دراسة قياسية لأثر النفقات العامة على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

قائمة المراجع



أولاً: الكتب

- 1) أمينة بن خزناني-صالح بزة، جباية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الباحث، 2020.
- 2) حسين علي بخيت ، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون سنة النشر.
- 3) خالد سعد زغلول حلمي-ابراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الطبعة العشرون، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002.
- 4) خالد محمد السواعي، أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام EViews، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2011.
- 5) خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016.
- 6) سعود جايد العمري-عقيل حميد الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- 7) سماعيل عيسى، جباية ومحاسبة المؤسسة، منشورات الزرقاء العالمي، الجزائر، 2023.
- 8) سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة 01، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2006.
- 9) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992.
- 10) عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الإثراء للنشر والتوزيع، جامعة الإسراء، الأردن، 2011.
- 11) عبد الباسط علي جاسم الجحشي، إعفاءات من ضريبة الدخل، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 12) عبد الحميد مطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 13) عبد الرزاق بن هاني، الاقتصاد القياسي (نظرية الانحدار البسيط والمتعدد)، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
- 14) عدلي ناشد سوزي، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، لبنان، 2008.
- 15) عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ الاقتصاد المالي، الولاء للطبع والتوزيع، مصر، 2005.

قائمة المراجع

- 16 عزت فناوي، أساسيات المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 17 لطفي شعباني، جباية المؤسسة، متبعة للطباعة، الجزائر، 2017.
- 18 محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2005.
- 19 محمد الصالح فروم، جباية المؤسسة، الطبعة الثانية، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2021.
- 20 محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2003.
- 21 محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر، الأردن، 2015.
- 22 محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 23 نجلاء محمد ابراهيم بكر، المالية العامة، مطابع الولاء الحديثة، مصر، دون سنة النشر.
- 24 يسرى أبو العلا وآخرون، المالية العامة والتشريع الضريبي، مستوى ثالث، فصل دراسي أول، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، دون سنة النشر.

ثانيا: المجالات

- 1 أحمد بوجلل، إجراء تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 15، العدد 2، 2018.
- 2 آسيا سعدان - سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 01، 2019.
- 3 أم كلثوم بن موسى-نبوية عيسى، ترشيد النفقات (دراسة تطور النفقات العامة من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 04، 2016.
- 4 بحري محمد الغناي، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد 03، 2015.
- 5 بن عمر محمد البشير - علاء الدين مجدوب، فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2016)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، الجزائر، العدد 01، 2019.
- 6 بومدين بكريتي، الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر: دراسة قياسية اقتصادية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد 09، 2015.

- (7) حسين عماري، متطلبات توزيع تطبيق الإحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الخطي ARDL وغير الخطي NARDL في اختبار التكامل المشترك، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، جامعة ألكلي محند أولحاج، العدد06، 2021.
- (8) حمد بوجلل، إجراء تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد15، العدد2، 2018.
- (9) خليفة الحاج -مجاوي حسين تراري، تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية: دراسة قياسية للفترة (1993-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد الثالث، العدد04، 2017.
- (10) ربيعة قريعي- نوى طه حسين، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 01، سنة 2017.
- (11) رشيد شباح- شعيب بغداد، قياس العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة للفترة (1990-2017)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد التاسع، العدد03، 2019
- (12) رضا بن بوريش- محمد بن الجوزي، مكانة الجباية العادية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية 2009-2019، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد01، 2021
- (13) سامية خليفي-عاشور بدار، دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2009-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد الثاني عشر، العدد02، 2019.
- (14) سماحية بن طالب-أبو بكر بن العايب، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (1990-2022)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، المجلد التاسع، العدد02، 2023.
- (15) الطاهر شليحي - يسين سي لخضر غربي، ظاهرة تزايد النفقات الجارية واسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البلدية، المجلد العاشر، العدد01، 2019.

قائمة المراجع

- 16) عبد الرحيم عوض عبد الرحمان الخالق بسيوني، المفاضلة بين النموذج الخطي وغير الخطي للانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (دراسة تطبيقية)، مجلة التجارة و التمويل، جامعة طنطا، العدد 04، 2022.
- 17) عبد الوحيد صرارمة - عبد الحميد قجاتي، أثر الإيرادات الجبائية على الانفاق العام في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد48، 2017.
- 18) عمار عبد الهادي شلال و آخرون، استخدام نموذج ARDL لتحديد العلاقة بين مؤشر السوق المالي وسعر الصرف الدينار العراقي للمدة(2007-2017)، مجلة كلية المعارف، جامعة الأنبار، العدد01، 2019.
- 19) عنتره برباش- محمد خليل بوحلايس، قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (1990-2017)، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة، العدد 05، 2018.
- 20) عيسى براق- انيسة بركان، ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر: تطورها، اسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، العدد8، 2017.
- 21) فاطيمة ساجي، فعالية الجبائية في تمويل الميزانية العامة للدولة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد الثالث، العدد01، 2016.
- 22) فاطمة محمد علي الصمدي، المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الأمية على الفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، جامعة أبين، اليمن، العدد 04، 2021.
- 23) فوزية بوعتبة، الأحكام القانونية للرسم العقاري، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد الثالث، العدد 1، 2016.
- 24) محمد أمين قمبروز- مصباح حراق، أثر إيرادات الجبائية العادية على الميزانية العامة في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2018)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، المجلد 07، العدد 01، 2020.
- 25) محمد مراس، الأثر المباشر وغير المباشر للجبائية البترولية والجبائية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والمتوسط والطويل "دراسة قياسية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 10، 2012.

قائمة المراجع

- 26) محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد46، 2010.
- 27) مختار بولعباس، هيكل الإيرادات والنفقات العامة، وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة تيارت، الجزائر، العدد02، 2019.
- 28) مصطفى بلمقدم-حنان عاتق، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، العدد 09، 2013.
- 29) ناصر بوطيب -عمر غزالي، أثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد الثاني عشر، العدد02، 2019.
- 30) نظيرة قلادي-محمد الأمين وليد طالب، أثر النظام الجبائي الجزائري على النفقات العامة بعد الإصلاح الجبائي1992: دراسة قياسية للفترة (1993-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أم البواقي، العدد03، 2020.
- 31) هدى بصاشي- صليحة صفحة، واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد 02، 2020.
- 32) يوسف جيلالي، تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر: دراسة مقارنة بين النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، والإصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثلجي الاغواط، المجلد السابع، العدد02، 2023.

ثالثا: المذكرات

- 1) أسماء قرفي، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، السنة الجامعية 2020/2021.

قائمة المراجع

- (2) أم كلثوم بن موسى، إشكالية عقلانية النفقات العمومية (تطور النفقات العمومية من سنة 1980 الى سنة 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2010/2009.
- (3) أمحمد بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) - دراسة تحليلية قياسية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.
- (4) آيت قاسي عزو رضوان، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، السنة الجامعية 2019/2020.
- (5) جميلة قنادزة، الجباية البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010/2011.
- (6) حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2019/2020.
- (7) خضرة عثمانية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1967-2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تمويل التنمية، السنة الجامعية 2021/2022.
- (8) زينب جبار عبد الحسين الدعي، انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، 2018.
- (9) طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970_2012)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2013/2014.
- (10) كريم بودخدخ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، السنة الجامعية 2009-2010.

قائمة المراجع

11) محمد أمين أوصياف، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1980-2005)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 2011.

رابعاً: القوانين والمراسيم

1) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ق.م 2024، المديرية العامة للضرائب.

خامساً: المواقع الرسمية

- 1) الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب: www.mfdgi.gov.dz
- 2) التقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 3) الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: www.ons.dz

المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: الكتب

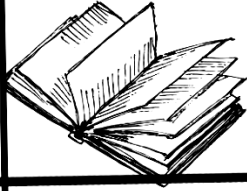
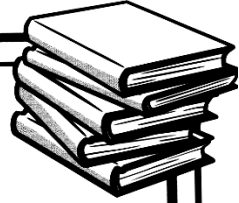
- 1) Bashier Alabdulrazag, Ahmed Alrajhi, “The Validity of Environmental Kuznets Curve Hypotheis in the Kingdom of Saudi Arabia: ARDL Bounds testing Approach to Cointegration”, international Review of Management and Business Research, volume 05, Numéro 04, December 2016.
- 2) Hashem Pesaran, **Time Series and panel Data Econometrics**, Published in the United States of America by Oxford University, 2015.
- 3) Regis Bourbonnais, **Econometrie (Manuel et exercices corriges)**, 9 edition, Dunod, paris, 2015

ثانياً: مقالات

- 1) CHAIB Wafa EP ABDALAHOU, **L’impact des incitations fiscales sur la mobilisation des recettes fiscales**, Revue Algérienne de Finances Publiques, université d’Oran 2, N01, Algérie, 2022.
- 2) HAYOULA IMANE, **The Role of petroleum and regular tax revenues in Financing the Algerian public budget**, The journal of research and scientific, University of Media, Algeria, N01, 2024.

- 3) SAMIR CHERAKRAK and others, **Measurement and analysis the impact of public Expenditure on Inflation in Algeria for the period 1994-2017**, Roa Iktissadia Review, University of skikda, Algeria, N01, 2020.
- 4) SOFIANE MAACHI, **l'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie: Etude économétrique sur la période (1990-2012)**, Revue stratégie et Développement, Université de Tiaret, N09, 2015.

قائمة الملاحق



قائمة الملاحق

ملحق رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	تطور النفقات العامة
1990	136,5	////////////////
1991	212,1	35,64356
1992	420,131	49,51575
1993	476,627	11,85329
1994	566,329	15,8392
1995	759,617	25,44545
1996	724,609	-4,8313
1997	845,196	14,26734
1998	875,739	3,487683
1999	961,682	8,936738
2000	1178,122	18,37161
2001	1321,028	10,81779
2002	1550,646	14,80789
2003	1639,265	5,40602
2004	1891,8	13,34893
2005	2052	7,807018
2006	2453	16,34733
2007	3108,5	21,08734
2008	4175,7	25,55739
2009	4264,3	2,077715
2010	4466,9	4,535584
2011	5853,6	23,6897
2012	7058,1	17,0655
2013	6024,1	-17,1644
2014	6995,7	13,88853
2015	7656,3	8,628189
2016	7383,6	-3,69332
2017	7282,6	-1,38687
2018	7732,1	5,813427
2019	7741,3	0,118843
2020	6902,9	-12,1456
2021	6428,7	-7,3763
2022	9660	33,45031

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- الفترة (1990-2004): الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: www.ons.dz
- الفترة (2005-2022): التقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

قائمة الملاحق

ملحق رقم (02): تطور الجباية العادية ومدى مساهمتها في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

الوحدة مليار دج

السنوات	الجباية العادية	تطور الجباية العادية	نسبة مساهمة الجباية العادية في تمويل النفقات العامة
1990	71.1	////////////////////	52,08791
1991	82,7	14,0266	38,99104
1992	108,864	24,03366	25,91192
1993	121,469	10,37713	25,48513
1994	176,174	31,05169	31,10807
1995	241,992	27,19842	31,85711
1996	290,603	16,72763	40,1048
1997	314,013	7,455105	37,15268
1998	329,828	4,794923	37,66282
1999	314,767	-4,78481	32,73088
2000	349,502	9,938427	29,66603
2001	398,238	12,23791	30,14607
2002	482,896	17,53131	31,1416
2003	524,925	8,006668	32,02197
2004	580,4	9,558063	30,67978
2005	640,4	9,369144	31,20858
2006	720,8	11,15427	29,38443
2007	766,7	5,986696	24,66463
2008	965,2	20,56569	23,11469
2009	1146,6	15,82069	26,88835
2010	1298	11,6641	29,05818
2011	1527,1	15,00229	26,08822
2012	1908	19,96331	27,03277
2013	2031	6,05613	33,71458
2014	2091,4	2,888018	29,89551
2015	2354,7	11,18189	30,75506
2016	2422,9	2,814809	32,81462
2017	2630	7,874525	36,11348
2018	2711,8	3,016447	35,07197
2019	2843,5	4,631616	36,73156
2020	2625,2	-8,31556	38,03039
2021	2761,8	4,94605	42,96047
2022	2943,2	6,16336	30,46791

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- الفترة (1990-2004): الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: www.ons.dz
- الفترة (2005-2022): التقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- معطيات الملحق رقم (01)

قائمة الملاحق

ملحق رقم (03): تطور الجباية البترولية ومدى مساهمتها في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

الوحدة مليار دج

السنوات	الجبائية البترولية	تطور الجباية البترولية	نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة
1990	76,2	////////////////	55,82418
1991	161,5	52,81734	76,14333
1992	193,8	16,66667	46,12847
1993	179,218	8,13646-	37,60131
1994	222,176	19,33512	39,23091
1995	336,148	33,9053	44,2523
1996	495,997	32,22782	68,4503
1997	564,765	12,17639	66,8206
1998	378,556	-49,1893	43,22703
1999	560,121	32,41532	58,24389
2000	1173,237	52,2585	99,58536
2001	956,389	-22,6736	72,39733
2002	942,904	-1,43016	60,80717
2003	1284,975	26,62083	78,38727
2004	1570,7	18,19093	83,02675
2005	2352,7	33,23841	114,654
2006	2799	15,94498	114,1052
2007	2796,8	-0,07866	89,97266
2008	4088,6	31,59517	97,91412
2009	2212,7	-84,7788	51,88894
2010	2905	23,83133	65,03392
2011	3997,7	27,33322	68,29472
2012	4184	4,452677	59,27941
2013	3678,1	-13,7544	61,05642
2014	3388,4	-8,54976	48,43547
2015	2373,5	-42,7596	31,00061
2016	1781,1	-33,2603	24,12238
2017	2177	18,18558	29,89317
2018	2887,1	24,59561	37,33914
2019	2668,5	-8,19187	34,47095
2020	1191,6	-123,943	17,26231
2021	2609,2	54,33083	40,58674
2022	5657,7	53,88232	58,56832

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- الفترة (1990-2004): الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: www.ons.dz
- الفترة (2005-2022): التقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- معطيات الملحق رقم (01)

قائمة الملاحق

ملحق رقم (04): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	DG	FO	FP
Mean	3660.569	1175.023	1904.406
Median	2453.000	720.8000	1781.100
Maximum	9660.000	2943.200	5657.700
Minimum	136.5000	71.10000	76.20000
Std. Dev.	2994.071	1014.826	1456.458
Skewness	0.377375	0.539484	0.549159
Kurtosis	1.601100	1.676435	2.550650
Jarque-Bera	3.474032	4.009497	1.936298
Probability	0.176045	0.134694	0.379785
Sum	120798.8	38775.77	62845.39
Sum Sq. Dev.	2.87E+08	32955886	67880653
Observations	33	33	33

المصدر: مخرجات Eviews13

ملحق رقم (05): إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة حسب PP

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)		
		<u>At Level</u>		
		DG	FO	FP
With Con...	t-Statistic	0.7879	1.1001	-0.6552
	Prob.	0.9922	0.9966	0.8440
	n0	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-2.3946	-1.7240	-2.4580
	Prob.	0.3752	0.7170	0.3452
	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	2.5502	3.2862	0.7278
	Prob.	0.9965	0.9995	0.8670
	n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(DG)	d(FO)	d(FP)
With Con...	t-Statistic	-3.9588	-4.2501	-3.5044
	Prob.	0.0048	0.0023	0.0146
		***	***	**
With Con...	t-Statistic	-3.8253	-4.6597	-3.5876
	Prob.	0.0285	0.0041	0.0438
		**	***	**
Without C...	t-Statistic	-3.3559	-2.5364	-3.5620
	Prob.	0.0015	0.0130	0.0008
		***	**	***

المصدر: مخرجات Eviews13

قائمة الملاحق

ملحق رقم (06): درجة التأخير المثلى لنموذج ARDL

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: DG
Date: 04/15/24 Time: 20:18
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Specification
61	-193.960165	14.135184	14.653813	14.297612	ARDL(2,2,4)
56	-193.674432	14.184444	14.750221	14.361638	ARDL(2,3,4)
36	-193.960163	14.204149	14.769927	14.381344	ARDL(3,2,4)
86	-196.258527	14.224726	14.696207	14.372388	ARDL(1,2,4)
81	-195.549650	14.244803	14.763433	14.407232	ARDL(1,3,4)
31	-193.614999	14.249310	14.862236	14.441271	ARDL(3,3,4)
51	-193.670322	14.253126	14.866051	14.445086	ARDL(2,4,4)
11	-193.733183	14.257461	14.870387	14.449422	ARDL(4,2,4)
76	-195.113300	14.283676	14.849453	14.460870	ARDL(1,4,4)
66	-197.322638	14.298113	14.769594	14.445775	ARDL(2,1,4)
6	-193.384935	14.302409	14.962483	14.509136	ARDL(4,3,4)
26	-193.462847	14.307783	14.967856	14.514509	ARDL(3,4,4)
41	-196.733486	14.326447	14.845077	14.488876	ARDL(3,1,4)
91	-199.114213	14.352704	14.777038	14.485600	ARDL(1,1,4)
1	-193.222479	14.360171	15.067393	14.581664	ARDL(4,4,4)
16	-196.349481	14.368930	14.934707	14.546124	ARDL(4,1,4)
96	-200.441058	14.375245	14.752430	14.493375	ARDL(1,0,4)
12	-196.751399	14.396648	14.962426	14.573843	ARDL(4,2,3)
14	-199.161409	14.424925	14.896406	14.572587	ARDL(4,2,1)
71	-200.242670	14.430529	14.854862	14.563425	ARDL(2,0,4)
9	-198.619692	14.456530	14.975160	14.618959	ARDL(4,3,1)
7	-196.751167	14.465598	15.078523	14.657558	ARDL(4,3,3)
13	-198.875549	14.474176	14.992805	14.636604	ARDL(4,2,2)
21	-199.145980	14.492826	15.011456	14.655254	ARDL(4,0,4)

المصدر: مخرجات Eviews13

ملحق رقم (07): إختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة Bounds Test

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 2
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 29

Test Statistic	Value
F-statistic	16.386442

Bounds Critical Values

Sample S...	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.915	3.695	3.538	4.428	5.155	6.265
Asymptotic	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات Eviews13

قائمة الملاحق

ملحق رقم (08): تقدير نموذج ARDL في المدى القصير

Conditional Error Correction

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG(-1)*	-2.015152	0.312915	-6.439927	0.0000
FO(-1)	4.503771	0.792599	5.682285	0.0000
FP(-1)	1.112052	0.151515	7.339566	0.0000
C	-165.5624	95.74862	-1.729136	0.1009
D(DG(-1))	0.366624	0.208508	1.758322	0.0957
D(FO)	3.273238	1.178387	2.777727	0.0124
D(FO(-1))	1.808982	0.834619	2.167433	0.0439
D(FP)	0.083314	0.097201	0.857132	0.4026
D(FP(-1))	-0.747654	0.169984	-4.398383	0.0003
D(FP(-2))	-0.681542	0.131721	-5.174136	0.0001
D(FP(-3))	-0.425928	0.133036	-3.201597	0.0049
R-squared	0.934198	Mean dependent var	316.6680	
Adjusted R-squared	0.897641	S.D. dependent var	770.8085	
S.E. of regression	246.6092	Akaike info criterion	14.13518	
Sum squared resid	1094690.	Schwarz criterion	14.65381	
Log likelihood	-193.9602	Hannan-Quinn criter.	14.29761	
F-statistic	25.55473	Durbin-Watson stat	2.066386	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات Eviews13

قائمة الملاحق

ملحق رقم (09): معلمة تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(DG)
 Method: ARDL
 Date: 04/16/24 Time: 20:25
 Sample: 1994 2022
 Included observations: 29
 Dependent lags: 4 (Automatic)
 Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): FO FP
 Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Number of models evaluated: 100
 Selected model: ARDL(2,2,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-2.015152	0.230442	-8.744716	0.0000
D(DG(-1))	0.366624	0.169334	2.165094	0.0420
D(FO)	3.273238	0.502638	6.512117	0.0000
D(FO(-1))	1.808982	0.433793	4.170145	0.0004
D(FP)	0.083314	0.069903	1.191859	0.2466
D(FP(-1))	-0.747654	0.156041	-4.791383	0.0001
D(FP(-2))	-0.681542	0.105224	-6.477033	0.0000
D(FP(-3))	-0.425928	0.089137	-4.778359	0.0001
R-squared	0.934198	Mean dependent var	316.6680	
Adjusted R-squared	0.912264	S.D. dependent var	770.8085	
S.E. of regression	228.3158	Akaike info criterion	13.92829	
Sum squared resid	1094690.	Schwarz criterion	14.30547	
Log likelihood	-193.9602	Hannan-Quinn criter.	14.04642	
F-statistic	42.59121	Durbin-Watson stat	2.066386	
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات Eviews13

ملحق رقم (10): تقدير نموذج ARDL في الأجل الطويل

☐ Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

$$CE = DG(-1) - (2.234954*FO(-1) + 0.551845*FP(-1) - 82.158784)$$

☐ Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FO(-1)	2.234954	0.072438	30.85338	0.0000
FP(-1)	0.551845	0.080795	6.830210	0.0000
C	-82.15878	46.59876	-1.763111	0.0896

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات Eviews13

قائمة الملاحق

ملحق رقم (11): اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 4
Specification: DG DG(-1) DG(-2) FO FO(-1) FO(-2) FP FP(-1) FP(-2) FP(-3) FP(-4) C

	Value	df	Probability
F-statistic	2.385381	(3, 15)	0.1099
Likelihood ratio	11.31187	3	0.0102
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	353570.5	3	117856.8
Restricted SSR	1094690.	18	60816.12
Unrestricted SSR	741119.6	15	49407.97
LR test summary:			
	Value		
Restricted LogL	-193.9602		
Unrestricted LogL	-188.3042		

المصدر: مخرجات Eviews13

ملحق رقم (12): إختبارات مشاكل القياس

ملحق رقم (12-01): إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.326308	Prob. F(2,16)	0.2931
Obs*R-squared	4.124132	Prob. Chi-Square(2)	0.1272

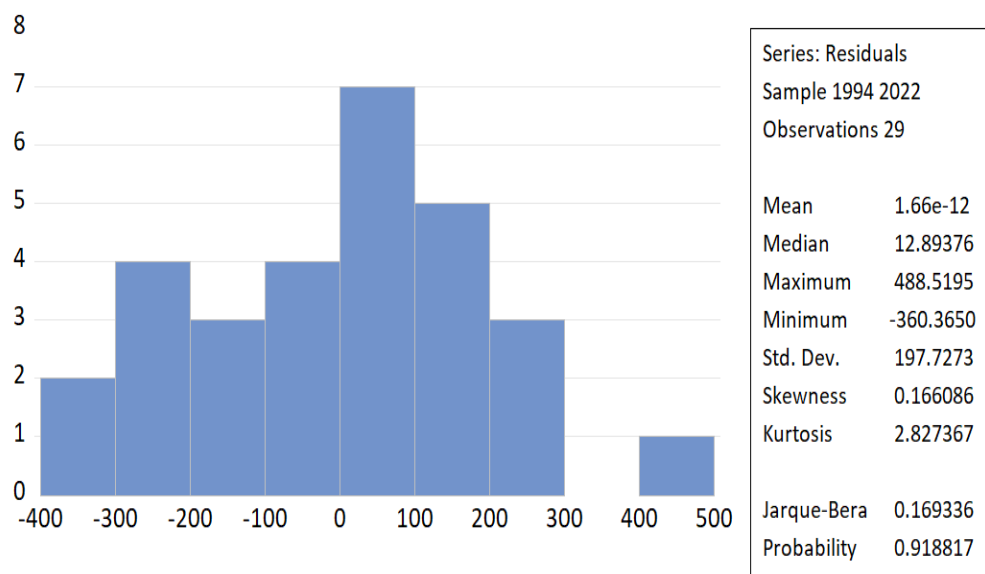
المصدر: مخرجات Eviews13

ملحق رقم (12-02): إختبار عدم ثبات وتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.084033	Prob. F(1,26)	0.7742
Obs*R-squared	0.090206	Prob. Chi-Square(1)	0.7639

المصدر: مخرجات Eviews13

ملحق رقم (12-03): إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: مخرجات Eviews13

